

الفصل السابع

نظم المراقبة والإشراف في البنوك التجارية والتأكد من صحة أنظمتها المحاسبية

ازداد الاهتمام بالقطاع المالي كونه أحد أهم القطاعات التي تمثل الدولة ولما له من آثار على العديد من جوانب الحياة وقطاعات الدولة الأخرى، حيث أن تعثر هذا القطاع بمشكلة صغيرة أو كبيرة من شأنها أن تؤثر سلبا على القطاعات الأخرى، ومن هنا ظهرت ضرورة الاهتمام بهذا القطاع بشكل خاص وإخضاعه للمراقبة والإشراف والتأكد من صحة أنظمته المحاسبية وذلك للمحافظة على مصداقية البيانات المالية وموثوقيتها.

ويتضمن هذا الفصل شرحا توضيحيا للنقاط الرئيسية في الدراسة، وسنلخص الحديث عن قصور الأنظمة المحاسبية في البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية، وعن أسبابها وعواملها وسبل الحد من انتشارها، ثم سنتبع ذلك بعدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة.

الإطار النظري:

احتل القطاع المالي المصرفي مع بداية القرن العشرين موقعا متميزا متقدما في ذلك على باقي القطاعات الاقتصادية في الغالبية العظمى من دول العالم، إذ أنه يلعب دورا مهما في الأنشطة الاقتصادية لأي دولة. وقد طرأت تطورات بارزة على القطاع المالي والمصرفي وذلك نتيجة التطور التكنولوجي السريع وتقدم وسائل الاتصال بسرعة كبيرة مما أدى إلى استحداث أنظمة مصرفية عصرية ومتطورة.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع المالي كغيره من القطاعات يعاني من عدد من المشاكل ومن أهمها قصور الأنظمة المحاسبية في البنوك في عدد كبير من الدول ومنها دولة اليمن. حيث يعتبر موضوع قصور النظم المحاسبية في البنوك التجارية وأثرها على موثوقية البيانات المالية الصادرة من أكثر المواضيع جدلاً في اليمن من الزاوية المالية، وقبل الشروع في الحديث عن القصور وأسبابه وعوامله ونسبة انتشاره في البنوك اليمنية لا بدّ من إلقاء نظرة على بعض التعريفات الخاصة بهذا الموضوع.

مفهوم البنوك التجارية والنظم المحاسبية

البنوك التجارية: هي البنوك التي تزاوّل (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالاً أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات (عنلم، 2007).

النظم المحاسبية في البنوك التجارية: يعرف نظام المحاسبة بأنه نظام يقوم بجمع و تسجيل و تبويب و تلخيص نشاطات البنوك وعملياتها في دفاتر محاسبية بطريقة منظمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق و متكامل. و يختلف النظام المحاسبي من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة Day, (2008).

كما يمكن تعريف نظام المحاسبة بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع، وتبويب، ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية (الرفاعي وآخرون، 2009).

لقد تم تطوير النظام المحاسبي (Easy Soft) بأسلوب سهل وبسيط للاستفادة القصوى من استخدام أجهزة الكمبيوتر في الأعمال المالية المحاسبية، ويعتبر النظام المحاسبي من الأنظمة المتميزة القادرة على تلبية كافة احتياجات الشركات والمؤسسات والأفراد من الأعمال المالية والمحاسبية، والنظام يعمل باللغتين العربية والإنجليزية في بيئة نظام التشغيل (Windows) ويمكن تحديد واجهة التطبيق التي يرغب بها المستخدم من خلال خيار مستقل في الشاشات. ويضم النظام المحاسبي مجموعة من الأنظمة الفرعية والتي تعمل فيما بينها بنسق وتكامل تام وهذه الأنظمة مثل: نظام المحاسبة، ونظام المستودعات، ونظام المبيعات والعملاء " نظام الذمم المدينة"، ونظام المشتريات والموردين " الذمم الدائنة" (الرفاعي وآخرون، 2009).

ويعالج هذا النظام السندات المحاسبية المختلفة بأنواعها، القيد والقبض والصرف النقدي وبالشيكات ويعالج سندات المستودعات من إدخال وإخراج وشطب... إلخ (نمر، 2001).

تعريف البيانات والمعلومات المحاسبية:

يعد مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل سواء في الاستخدام اليومي في الحياة العادية أو الأدبيات المختصة. إذ أن هناك عدم وضوح في التمييز بين البيانات (Data) والمعلومات (Information) حيث أنه يمكن تعريف البيانات بأنها " عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها. وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج (خالد، 2004).

كما يمكن تعريف البيانات على أنها: المادة الخام في نظام المعلومات، وهي تعبير عن الحقائق الأولية أو الإشارات التي يتم تلقيها وتسجيلها عن الأحداث موضوع الاهتمام، وهذه البيانات تمثل المادة الخام التي يتم إدخالها في نظام المعلومات لمعالجتها بغرض إنتاج المعلومات، فهي تمثل مدخلات نظام المعلومات.

أما المعلومات يمكن تعريفها على أنها: مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها صالحة للاستخدام بالنسبة لمن يستقبلها أو من يستخدمها، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة، كما يمكن تعريفها بأنها: عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات (الكعبي، 2004).

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي. كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة. وترتيباً لما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية (جربوع، 2004).

عناصر نظام المحاسبة:

تعدّ المستندات والأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية من أهم عناصر نظام المحاسبة، هذا بالإضافة إلى قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية ، البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة، والإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة، وأخيرا الوسائل الإلكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي(خالد، 2004).

خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

من أهم خصائص النظام المحاسبي هو الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات، ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن نتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر (الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق، وأيضا السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية، إضافة إلى تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلا منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وعن عمليات الصندوق، كما يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى(عتلم، 2007).

ومن الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأن يكون فاعلاً وكفوفاً هي: يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية، كما يتوجب عليه أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بدل من البدائل المتوفرة للإدارة، وأن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية، ومن الخصائص الأخرى التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي هو تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة ليساعدها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والطويل لأجل أعمال المنشأة المستقبلية، وأن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليه، وبالإضافة إلى ذلك فعلى نظام المعلومات المحاسبي أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة (الرفاعي وآخرون، 2009).

وظائف نظام المعلومات المحاسبية :

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتجميع البيانات (Data Collection)، ويتحقق ذلك من خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها. وقد تكون تلك البيانات من خارج أو من داخل الوحدة الاقتصادية أو ناتجة عن تغذية عكسية، كما يعمل على تشغيل البيانات (Data Processing)، حيث تحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف، والنسخ، والترتيب، والفهرسة، والدمج والتلخيص والمقارنة.

ومن الوظائف الأخرى لنظام المعلومات العمل على إدارة البيانات (Data Management)، ويشمل هذا تخزين البيانات، وحفظها، وتحديثها، وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقارير عنها، وبالإضافة إلى ذلك فإن رقابة البيانات (Data Control) تعتبر من الوظائف الهامة لما لها من أهداف تتمثل في حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها. وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمات السر (Password)، أما الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبي فهي توفير المعلومات (Information Generation)، وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالنفسير والتقارير، توصيل المعلومات للمستخدمين، وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات.

يشكل نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المبادئ والأساليب، التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات داخل المنشأة بصورة تمكن من تحقيق الأهداف الإدارية (الحفناوي، 2001).

فمن خلال هذا النظام يتم تحويل العملات الاقتصادية المثبتة في مستندات سواء داخلية أو خارجية في صورة قيم، ثم قيدها في السجلات والدفاتر والكشوف التحليلية في ضوء قواعد وأصول محددة، بهدف التوصل إلى معلومات على شكل تقارير محاسبية عن فترات متعاقبة لاستخدامها في

أغراض مختلفة كالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. ويتيح نظام المعلومات، التنسيق والرقابة وسهولة العمليات داخل المنشأة وبين أقسامها، ويلى حاجة الإدارة للمعلومات عن إنجاز الأعمال اليومية، وفي اتخاذها للقرارات التشغيلية قصيرة الأمد، والتخطيط طويل الأمد. كما يوفر المعلومات للإدارة على شكل تقارير تنبؤات شهرية عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية.

ومن هنا يتضح لنا أهمية الدور الذي تلعبه النظم المحاسبية في البنوك، وأثرها في نشاطات البنك ومعاملاته وبياناته المالية، من أجل هذا تحرص البنوك على توفير نظام مراقبة النظم المحاسبية، وذلك لغاية المحافظة على كفاءة وفاعلية هذا النظام في البنوك التجارية وبتزايد الاهتمام في مهنة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات Information Technology Risks، لما لها من تأثير في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات المختلفة، ولذلك تتجه العديد من الشركات إلى العمل على تقييم المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات من خلال تحديد عوامل المخاطرة لكل منطقة، والتركيز في وضع الضوابط حيث إن هذه المخاطر قد تؤثر على الاستمرار بالشركات نتيجة لعدم مصداقية البيانات والمعلومات (الحسبان، 2007).

مقومات النظم المحاسبية في البنوك التجارية:

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي (نعساني والقطيني، 2004):

1. **دليل الحسابات:** عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.
2. **المجموعة المستندية:** هي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:
 - أ- مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة.
 - ب- مستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.
3. **المجموعة الدفترية:** وتشمل دفاتر اليومية العامة واليوميات المساعدة التي تستخدم في تسجيل العمليات المالية، ورمز الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة، وتستخدم في تصوير الحسابات، ودفاتر إعداد موازين المراجعة والجرد وإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية، والسجلات التحليلية لاستخدام الأصول الثابتة، الأجور وغيرها.
4. **الطرق المحاسبية:** وهي تحدد كيفية تصميم الوثائق والدفاتر والسجلات المحاسبية وعددها وحجمها بما ينسجم مع طبيعة المشروع وحجم أعماله ومن أكثر الطرق شيوعاً في مجال النظام المصرفي : الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية.
5. **التقارير الدورية (المحاسبية):** يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج

على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الفاء بالتزاماته ووظائفه، وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات، ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري وحسب هدف أو طبيعة الجهة المستفيدة منها إلى نوعين (نعساني والقطيني، 2004):

أ - **تقارير داخلية:** ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك مثل :الموازنات التخطيطية، خطط النشاط المستقبلية، الحسابات الختامية، قائمة المركز المالي، التقارير الدورية حسب ما يحدده البنك، وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري في البنك.

ب - **تقارير خارجية:** وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي ترغب الإطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاما على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

6. **أدوات التحليل المالي والرقابة:** تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط

أو المعايير المحددة مقدما، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبية كانت أو إدارية.

ومن هنا يتضح لنا أهمية الدور الذي تلعبه النظم المحاسبية في البنوك، وأثرها في نشاطات البنك ومعاملاته وبياناته المالية، من أجل هذا تحرص البنوك على توفير نظام مراقبة النظم المحاسبية، وذلك لغاية المحافظة على كفاءة وفاعلية هذا النظام في البنوك التجارية وبتزايد الاهتمام في مهنة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات Information Technology Risks، لما لها من تأثير في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات المختلفة، ولذلك تتجه العديد من الشركات إلى العمل على تقييم المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات من خلال تحديد عوامل المخاطرة لكل منطقة، والتركيز في وضع الضوابط حيث إن هذه المخاطر قد تؤثر على الاستمرار بالشركات نتيجة لعدم مصداقية البيانات والمعلومات (الحسبان، 2007).

الرقابة الداخلية للنظم المحاسبية

ومع تنامي استخدام تكنولوجيا المعلومات عملت العديد من الشركات وخاصة المساهمة العامة على الاستفادة من معالجة البيانات إلكترونيا، بحيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات جزءا من بيئة الشركة، وإن تواصل تكنولوجيا المعلومات لتأثيرها على عمليات الشركات المختلفة ومعالجة بياناتها يفرض على أنظمة الرقابة الداخلية مواكبة هذه التطورات.

وتهتم هذه الدراسة بالحديث عن أثر قصور الأنظمة المحاسبية على البيانات المالية الصادرة وتوجه النظر إلى أهمية وجود نظام داخلي لمراقبة النظم المحاسبية مما يسهل عملية المعالجة والتجنب لأي قصور في الأنظمة المحاسبية (Lee & Chen, 1992).

ويمكن تعريف المراقبة الداخلية بـ " المراقبة الداخلية تشمل مخططات التنظيم والأساليب والإجراءات المطبقة داخل المؤسسة لحماية أصولها، وضمان دقة وصحة المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك لرفع من مردودية العمليات وكذا تطبيق السياسات المحددة من الإدارة".

عناصر المراقبة الداخلية:

يتكون نظام المراقبة الداخلية من خمسة عناصر مترابطة ومتبادلة فيما بينها، ختلف مكوناتها حسب نوعية النشاط و العمليات، وتندرج ضمن التسيير الفعلي للمؤسسة. وهي (سلامة، 2010):

1. وجود هيكل تنظيمي إداري واضح.

2. وجود نظام محاسبي حكومي سليم.

3. إجراءات الرقابة الداخلية.

4. قياس الأداء.

5. إدارة المراجعة الداخلية.

أهداف المراقبة الداخلية:

لكل مؤسسة أهداف و استراتيجيات خاصة تصبوا لتحقيقها، رغم ذلك، هناك أهداف مشتركة وغالبا ما نجدها في جميع المؤسسات، ويمكن حصر وتصنيف هذه الأهداف إلى ثلاث فئات أساسية (الجميل والجنابي، 2007):

1. تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.
 2. حماية أصول المشروع من الاختراق والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير في المشروع.
 3. التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
 4. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
 5. تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
- إلا المراقبة الداخلية نفسها قد تحتوي على أخطاء و انحرافات، سواء نتيجة تواطؤ الأفراد فيما بينهم أو وجود خطأ معين في التنفيذ أو قد يكون ناتج عن نقص في إدراك و فهم جيد للنظام، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التكيف معه.
- فالهيئة الحقيقية والتطبيقية للمراقبة الداخلية داخل المؤسسة، لابد أن تسمح لكل فرد منها أن يجيب على الأسئلة التقليدية المستعملة في التحليل وهي: من؟ يقوم بماذا؟ متى؟ وكيف؟ فأى عجز عن الإجابة لأسئلة التحليل في المراقبة الداخلية يعتبر بحد ذاته نقطة ضعف للمراقبة الداخلية (الصحف، 2008).
- ومن خلال هذه الاعتبارات، لابد من إعادة النظر وتقييم مدقق في نظام المراقبة الداخلية. فعلى هذا الأساس ضع الإدارة العامة هيئة خاصة، مكلفة بالإعلام عن الأخطاء أو الخسائر التي قد تحدث نتيجة عدم التحكم والسيطرة (عجز المراقبة الداخلية)، وتتمثل هذه الهيئة فيما يسمى "بالمراجعة الداخلية".

وكخلاصة القول، فإن المراقبة هي الحصول على كل المعطيات التي تسمح بالمحافظة على التحكم في كل الأوضاع، مهما كانت الميادين، أما المراجعة فهي تقييم درجة هذا التحكم. فالمؤسسة بمجملها: الأنظمة؛ التنظيمات؛ الوظائف والعمليات؛ الأصول والخصوم، كلها لابد أن تكون تحت مراقبة داخلية ومن ثم تخضع بالضرورة إلى المراجعة. ومن أنظمة المراقبة المالية والنظامية المعتمدة في اليمن قانون شأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن (الأشول، 2006) ويمارس الجهاز ثلاثة أنواع من الرقابة:

النوع الأول: الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والنظامي.

النوع الثاني: الرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة.

النوع الثالث: الرقابة القانونية وتقييم الأوضاع القانونية والتنظيمية.

وقد حرصت الحكومة اليمنية على إنشاء هذا النظام وتفعيله نظراً للحاجة الماسة له وبالتحديد حاجة البنوك التجارية ليساعدها على متابعة ومراقبة النظم المحاسبية فيها.

طبيعة استخدام الحاسوب في العمل الرقابي:

ازداد الاهتمام بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بقضية استخدام الحاسوب في مجالات أعمال الرقابة المالية، وأضحى المراقبين الماليين سواء الداخليين أو الخارجيين يستخدمون الحاسوب في كافة المجالات من تخطيط وعمل إداري بحث ومتابعة الفروقات في الموازنات وكتابة التقارير والعديد من المجالات المتصلة بشكل مباشر بطبيعة عملهم (سميحات، 1998). ومفهوم الرقابة بالحاسوب عموماً يعنى: استناد النظام الرقابي على استخدام

الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج محوسبة معدة خصيصاً لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر (عطية، 2000).

وفي سبيل استخدام الحاسوب في العمل الرقابي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية للاسترشاد به (برهان، 2001):

أ. درجة المخاطر المتوقعة من اختيار الرقابة بالحاسوب:

بمعنى إدراك المراقب المالي الحكومي لدرجة احتمال عدم تحقيق الرقابة المحوسبة للأهداف المخططة، مما يتطلب منه الموازنة بين المخاطر التي تنتج عن استخدام الحاسوب في العملية الرقابية وبين المنافع التي يمكن تحقيقها من استعماله، وبناء على ذلك اختيار البديل الذي يحقق أقل قدر من المخاطر مع أكبر منفعة ممكنة.

ب. الاقتصاد في الجهد والنفقات:

يقصد به اختيار أسلوب الرقابة الذي يحقق أفضل النتائج بأقل كلفة وجهد ممكن، وهذا يعني المفاضلة بين الرقابة المحوسبة والرقابة اليدوية من ناحية الكلفة والجهد والنتائج مع مراعاة حجم العمليات المالية الخاضعة للرقابة في جميع الأحوال.

ج. الإمكانيات والموارد المتاحة:

ويقصد بذلك مراعاة الأخذ بالإمكانيات والموارد المالية والمادية الأخرى اللازمة عند اختيار الرقابة بالحاسوب لتنفيذ الأعمال الرقابية، ويدخل ضمن هذا المفهوم ضرورة وجود الكوادر المؤهلة التي تحسن استغلال الموارد المتاحة بتحقيق أفضل درجات من التشغيل وبعاً لذلك الخروج بأفضل النتائج.

أما ما يترتب على استخدام الحاسوب من مشكلات فتتمثل في إن استخدام الحاسوب في الأعمال الرقابية يتطلب وجود نظام محاسبي أو مالي محوسب، وأيضاً وجود نظام رقابة داخلية محوسب، ونظم شبكية للربط وكذلك نظم إدارية أخرى محوسبة؛ إذ أن إدخال نظام رقابي حيز التطبيق في ظل اعتماد المؤسسة على أنظمة يدوية إدارية مختلفة الأغراض لن يحقق النجاح لتطبيق العملية الرقابية لتعذر التنسيق بين التطبيق الإلكتروني على أنظمة يدوية، ومن المعروف أن أهم مبادئ فلسفة أنظمة المعلومات الإلكترونية تدعو إلى تكامل لأنظمة مع بعضها البعض وعليه لا بد من تطبيق مفاهيم الحوسبة الشاملة لأعمال الإدارات داخل الكيان الاقتصادي إذا ما أريد تطبيق نظام رقابي محوسب (حفناوي، 2000).

وفي مجال آخر نجد أنه عند استخدام الحاسوب في العملية الرقابية لا بد من تهيئة أجواء كافية من الحماية تجابه بها المشكلات التي تنتج عن استخدام الحاسوب وهي متعددة منها على سبيل المثال: اختراق أمن المعلومات، وسوء استخدام الكوادر العاملة وأثر التردد الكهربائي على الحاسوب والفيروسات التي تصيب الحاسوب والتقادم التقني وغيرها، كما تتعدد تبعاً كل نوع وسائل الحماية المناظرة مثل: تأهيل وتدريب الكوادر، واستخدام منظمات التردد لكهربائي وبرامج حماية الفيروسات وتحديث الأجهزة خلال فترات مناسبة وغيرها (الصحن، 2008).

ويسهم الحاسوب عموماً في مجال العمل الرقابي في تحقيق مزايا متعددة أهمها ما يلي:

- خفض مدة العمل الميداني عن طريق سرعة ودقة اختيار العينات واختبارها. تسهيل عمليات التحليل المالي (آل خليفة، 1999):
- التركيز في الرقابة على أهم العمليات المالية وفقاً لبرمجة النوعية المسبقة، مما يساعد على تحقيق أهداف الرقابة وزيادة الكفاءة في العمل الرقابي. تعدد التقارير الرقابية التي يمكن إصدارها وتنوعها حسب نوع مهمة الرقابة وإبداعات (مهارات) المراقب المالي، وذلك بالاستعانة بالإمكانات العالية لقاعدة البيانات الرقابية.
 - قليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش في البيانات المالية.
 - إحداث تغيرات إيجابية في شكل وطبيعة المجموعة المستندية نتيجة لاستخدام الحاسوب.
 - الدقة في الأداء والسرعة في معالجة البيانات وإعداد المعلومات وعرضها.
 - إحكام الرقابة الداخلية والذاتية على التنفيذ بحيث يمكن تلافي الأخطاء في مراحل التشغيل المختلفة أول بأول.
 - زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل على الحاسوب، بحيث يمكن استخدامها من قبل متخذي القرارات كأساس سليم وموثوق به في صنع القرارات.
- وكما أن للحاسوب مزاياه في العمل الرقابي له أيضاً في المقابل مشكلات تنتج عن استخدامه، ويجب مجابهة هذه المشكلات عبر المناهج العلمية المعاصرة في هذا الشأن والتي تهدف إلى توفير وسائل الأمن

والرقابة التي تعمل على ضمان سلامة استمرار النظام الرقابي المحوسب وهو ما يعرف علمياً بمنهج رقابة وأمن المعلومات المحوسبة.

والمهم في هذا المجال ضرورة إقحام العاملين في مجالات لرقابة المالية الحكومية في حقل الرقابة المحوسبة مع تهيئة المناخ والبيئة المناسبة لضمان نجاح هذه التقنية في العمل الرقابي، وما يتطلبه ذلك من تأهيل مستمر للكوادر تبعاً للتطورات التقنية في مجال الحاسوب وأنظمتها المختلفة الملحقه، إضافة إلى تطوير الإجراءات الرقابية بما يتناسب مع التطور في الأنظمة المحوسبة المستخدمة، وتهيئة الوسائل العلمية لحماية وصيانة هذه الموارد (الأنظمة الرقابية المحوسبة) (آل خليفة، 1999).

أما بالنسبة إلى إجراءات الرقابة المالية الحكومية في ظل الأنظمة الإلكترونية، فيقصد بها الإجراءات التي تتبع في سبيل ممارسة العملية الرقابية على الأنظمة المالية المحوسبة، وتتمثل في الآتي (حماد، 2006):

1. إجراءات الرقابة الوقائية:

- هي التي تتم عن طريق الإشراف الشامل بهدف توقع الأخطاء ومنع حدوثها قبل وقوعها، أو الاستعداد لمواجهةها والتحقق من نتائجها، وذلك من خلال التصديق على البيانات المالية واعتمادها وإعداد المستندات الأصلية وتبويبها وتحديد المعاملات، ومن هذه الإجراءات ما يلي: (حماد، 2006)
- التحقق من مطابقة مجاميع البيانات المالية الرقمية مع مجاميع مفردات البيانات المالية التي تدخل للنظام المحوسب على فترات.
 - التحقق من الاستخدام السليم لنظرية القيد المزدوج في المعاملات وتوازن الأرصدة تبعاً لذلك.

- التحقق من وجود دليل تشغيل واضح ومفهوم.
- التحقق من تداول البيانات بصورة كفؤة عن طريق الأفراد العاملين وعلى نطاق شبكات الاتصالات الداخلية لمستويات الإدارة المستهدفة.
- التحقق من وجود إشراف فني على عمليات الحاسوب.
- التحقق من توزيع الصلاحيات وفقاً للمسؤوليات بين القائمين على عمل النظام الالكتروني.
- التحقق من أن المستندات المؤيدة للمعاملات متسلسلة ومعبرة بطريقة سليمة تسمح بالتأكد من أن جميع بيانات المستندات قد تم إدخالها للنظام المحسوب.
- التحقق من العلاقات المنطقية للبيانات، أي اختبار أداء الحاسوب لمعرفة ما إذا كانت مقومات بيانات المدخلات لها علاقاتها المنطقية مع بعضها البعض أو مع بيانات الملف الدائم.

2. إجراءات الرقابة العلاجية:

هي مجموعة الإجراءات المتبعة بعد وقوع الأخطاء، ثم محاولة تحليلها لمعرفة مسبباتها ومن ثم تصحيحها، وتهدف هذه الإجراءات إلى الرقابة على كل العمليات المتصلة بتشغيل البيانات، أي عملية اختبار الحاسوب وإعداده للتشغيل، واختيار برامج التشغيل، الرقابة على الملفات، وذلك بغرض التأكد من ضمان صحة عمليات المعالجة التي تقوم بها نظم المعلومات المالية المحوسبة، وعادة ما يتم تضمين هذا النوع من الوسائل الإجرائية خلال كتابة برامج النظم (حفناوي، 2000).

3. إجراءات الرقابة على المخرجات:

يقصد بها الرقابة على إعداد النتائج (المعلومات والتقارير النهائية)، وتهدف عموماً إلى التأكد من دقة وصحة واكتمال المخرجات، وتتبع العديد من الوسائل الرقابية في هذا النوع مثل (الخطيب، 2010):

- رقابة المجموعات ومقارنة البيانات الحالية ببيانات تاريخية.
 - التأكد من تمتع هذه المخرجات بالمصدقية والموضوعية.
 - التأكد من أن هذه المخرجات تصل للجهات المسؤولة في الوقت المناسب.
 - التأكد من أن هذه المخرجات تتضمن معلومات تعزز الرقابة عليها، كأن يدون عليها الاسم وتاريخ الإنتاج والبرنامج الذي أنجزت بواسطته وأرقام الصفحات واسم الملف الدائم الذي يحويها في الحاسوب.
- وجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن فعالية تطبيق إجراءات الرقابة بالحاسوب تتوقف بالدرجة الأولى على المراقب المالي الحكومي القائم بها ولذلك لا بد من مراعاة الآتي (حماد، 2006):

أ- أن تتوفر للمراقب المالي الحكومي المعرفة والخبرة الكافية حول استخدام الحاسوب، حيث أنه من المتعذر عليه إن لم يسبق له التعامل مع الحاسوب تطبيق إجراءات رقابية على برنامج محوسب للتحقق من سلامة تنفيذ العمليات المالية في هذا البرنامج. وعليه فإن المعرفة والتأهيل والخبرة في مجال الرقابة المالية المحوسبة تكسب المراقب الثقة والقدرة على التطبيق

ب- أن تتوفر طرق المراجعة والرقابة بمساعدة الحاسوب وإمكانية سيطرة المراقب على هذه الطرق، بمعنى اشتمال برامج الحاسوب الرقابية على

وسائل تساعد في إتمام العملية الرقابية فضلاً عن استخدام المراقب لخبرته الفنية الأخرى في تصميم الاختبارات على الأنظمة المالية المحوسبة.

ت- مدى فهم المراقب المالي الحكومي للنظام المالي ونظام الرقابة الداخلية، حيث أن فهمه لذلك يحقق مزايا إضافية في طريقة حصوله على أدلة إثبات كافية وملائمة ومعرفة مدى ملائمة التصميم العام وفعالية التشغيل للنظام المالي المحوسب.

ث- مدى قدرة المراقب المالي الحكومي على تقدير مخاطر الرقابة الناجمة عن استخدام الحاسوب والبعد العلمي لآثارها على عمله في المقابل ومحاولة دراسة الاتجاهات الحديثة في مجال أمن المعلومات المحوسبة للتغلب على هذه المخاطر بنفسه أو لتأكده من توافر وسائل حماية تكفل لأنظمة المعلومات المالية استمرارها، وبالتالي نجاحه في أداء العمل الرقابي الموكل إليه.

قصور ومخاطر الأنظمة المحاسبية

تعرف المخاطر من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في المعيار الدولي للرقابة ذو الرقم (400) والموسم بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية في الفقرة ذو الرقم (5) بأنها "مخاطر المعلومات الخاطئة التي تحدث في رصيد حساب أو مجموعة في العوامل التي يمكن أن تكون مادية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو مجموعات أخرى والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها إلا بواسطة النظام المحاسبي أو نظام لرقابة الداخلية في الوقت المناسب (درغام وأبوفضة، 2009).

ويقصد بتحديد المخاطر القيام بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة. بتحقيق أهداف الوحدة وفقاً للمبادئ المحاسبية.

ويجب أن بعض المخاطر من قبل الإدارة اعتباراً خاصاً للمخاطر التي يمكن أن تنجم عن الظروف المتغيرة مثل الأنواع الجديدة في الأعمال والمعاملات التي تطلب إجراءات محاسبية جديدة وتغيرات النظم الناتجة عن تقنيات جديدة والنمو السريع للمنشأة والتغيرات في الموظفين ذي العلاقة لتبويب البيانات والمواد والتقارير (الجميلي والجنابي، 2007).

لمحة عن قصور الأنظمة المحاسبية في اليمن

لقد شهدت اليمن خلال العقدین الآخرين من القرن الماضي تغيرات واضحة وملموسة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن أهم هذه التغيرات التحول إلى النظام الاقتصادي الحر بأدواته وأجهزته المختلفة وتزايد الاستثمارات الأجنبية في اليمن وانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية (بامشموس، 2003).

ولذلك فإن الأمر يقتضي أن تكون مهنة المحاسبة والتدقيق في اليمن قادرة على مسايرة تلك التغيرات والتطورات حتى يمكن لها أداء الدور المطلوب منها. ولكي يتحقق ذلك فلا بد أن يتوافر للمهنة منظومة من المقومات الأساسية التي تمكنها من ذلك بكفاءة وفعالية. ومن أهم تلك المقومات وجود معايير تدقيق تتم على أساسها عملية التدقيق الخارجية للقوائم المالية. فالمعايير تعتبر بمثابة النموذج أو النمط الواجب أن يتبعها المدقق أثناء أداءه لعمله، والتي تستخدم في الحكم على نوعية وجودة العمل الذي يقوم به مدقق الحسابات، كما أنها تحدد المسؤولية التي يتحملها المدقق نتيجة قيامه بالتدقيق .

وتظهر أهمية معايير التدقيق من خلال أهمية وحتمية وظيفة التدقيق والتي تهدف إلى إبداء المدقق رأيه عن مدى تعبير القوائم المالية بعدالة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية، وهذا بدوره يضيف مزيد من الثقة على القوائم المالية المنشورة. والمدقق عند إبداء رأيه لابد أن يعتمد على مجموعة من المعايير، ولذا لابد أن تكون هذه المعايير واضحة وتحظى بالقبول العام لدى ممارسي المهنة حتى يتسنى لهم تطبيقها بما يكفل ثقة الأطراف المستفيدة من خدمات التدقيق محلياً وعالمياً. فالمعايير توضح لمستخدمي التقارير المالية الكيفية التي تمت بها عملية التدقيق والمسؤولية المهنية التي يتحملها المدقق الذي قام بها. وتمثل إحدى نقاط القصور والضعف التي تتصف بها مهنة التدقيق في اليمن في الوقت الحالي والماضي هي عدم وجود معايير تدقيق كاملة ومنسقة ومقبولة قبولاً عاماً وتشمل كافة نواحي عملية التدقيق. إن وجود بعض القواعد المتناثرة في القانون رقم (26) لسنة 1999 بشأن مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات، وفي قانون الشركات رقم (34) لسنة 1991، وفي قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رقم (39) لسنة 1992، وكذا تعميم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رقم (19) لسنة 1991 وفي قانون البنوك رقم (8) لسنة 1972، لا يمكن من خلالها القول بوجود معايير تدقيق يمنية كاملة ومحددة تصلح لضبط الممارسة المهنية، فضلاً عن ما يمكن أن توصف به من عدم مساهمتها أو ملائمتها للتطورات والتغيرات الاقتصادية والمهنية محلياً وعالمياً، الأمر الذي أفضى إلى تفاوت بين مدققي الحسابات في تطبيق المعايير فبعض المدققين يستخدمون معايير التدقيق المتعارف عليها والبعض الآخر يستخدم معايير التدقيق الدولية عند قيامهم بعملية التدقيق.

أما سبب الاهتمام بدراسة واقع النظم المحاسبية في البنوك التجارية في اليمن فيعود للأسباب الآتية(الدلاهمة،2008):

- الزيادة المضطردة في انتشار الشركات والبنوك الوطنية والأجنبية والشركات المتعددة الجنسية بأشكالها القانونية المختلفة والتي تمارس نشاطها داخل اليمن في معظم الأنشطة و بالرغم من ذلك لم تحظى مهنة المحاسبة و التدقيق في اليمن بأي اهتمام.
- الاتجاه إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق تغيير قانون الاستثمار مرات عدة وإعطاء تسهيلات كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى تزايد و تنوع مستخدمي المعلومات المحاسبية وتباين ثقافتهم وسلوكهم الأمر الذي يستدعي استخدام معايير محاسبة و تدقيق مفهومة على المستوى الدولي.
- انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية .
- زيادة عدد شركات التدقيق الدولية في اليمن (حيث تعمل سواء بالشراكة مع شركة تدقيق وطنية أو مدقق محلي) و سيطرتها على معظم السوق في اليمن و هذه الشركات الدولية عادة ما تعمل وفقاً لمعايير التدقيق الدولية مع مراعاة التشريعات المحلية، خاصة في حالة عدم وجود معايير محلية في البلد الذي تعمل فيه.
- ولما كانت الجمهورية اليمنية تسعى لتطوير اقتصاديات السوق وتنمية القطاع الحكومي والعام والمختلط، واجتذاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، والتوجه نحو الخصخصة فقد أصدرت القوانين بهذا الشأن إلى جانب إصدار قانون يتعلق بنظام المحاسبين القانونيين والى جانب ذلك يجب

عليها أن تعمل على تطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة انطلاقاً من الاهتمام بالعنصر البشري لكي تتمكن المهنة من تأدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بما ينعكس على تحقيق التنمية الاجتماعية (المريش، 2007).

ومن الجدير بالذكر أن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن لا يزال بطيئاً ولا يواكب التطورات الاقتصادية، وقد يعود هذا إلى ضعف القوانين والأنظمة الخاصة بالإشراف على القطاع المالي والذي يؤثر سلباً على ضعف جودة مهنة المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى وجود صراعات عديدة بين كل من وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، مما أدى إلى ضرورة إخضاع الأنظمة المحاسبية إلى معايير وتنظيمات تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن (الحميري، 2006).

وهناك العديد من الأسباب أدت إلى ضعف دور جمعية المحاسبين القانونيين في اليمن ، من أهمها (أبو خضرة، 2003):

- عدم وجود تشريع قانوني يبرز دور ومهام وصلاحيات الجمعية وهذا الأهم.
- عدم وجود موارد مالية كافية للجمعية.
- لا يوجد إدراك بدور الجمعية.
- عدم توافر آلية مناسبة لأعضاء الجمعية لتفعيل دورها.
- الخلط بين السياسة والمهنة والصراعات بين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية .

ومن الجدير بالذكر أن هناك تأييد من مكاتب التدقيق بأهمية المقومات الذاتية للمراجعة الخارجية والتي إذا توافرت أمكن توفير قدرٍ كافٍ من الضمان بجودة الأداء المهني للمراجعة، كما أيدت مكاتب التدقيق على أهمية المقومات المهنية للمراجع الخارجي والتي إذا توافرت أمكن توفير قدر كافٍ من الضمان بجودة الأداء المهني وأكدت على أهمية المقومات الرقابية والتشريعية.

وفيما يتعلق بالأنظمة المحاسبية في البنوك اليمنية لا بد من الإشارة إلى ما يأتي (الدلاهمة، 2008):

- تقوم مكاتب المراجعة في اليمن بإتباع وتطبيق مقومات جودة الأداء المهني للمراجعة.
- توجد علاقة بين أهمية إصدار معايير الرقابة على جودة الأداء المهني وبين المعيارين الخاصين بتنفيذ مهام المراجعة وإدارة الأفراد، ولا توجد علاقة بين أهمية إصدار معايير الرقابة على جودة الأداء المهني وبين المعيارين الخاصين بالاستقلالية، وقبول عملاء جدد واستمرار العلاقة مع العملاء الحاليين.
- غياب دور الجمعيات والهيئات المهنية التي تعمل على رفع مستوى المهنة في اليمن.
- وجود قصور وغموض يواجه المراجع الخارجي يتعلق بالقوانين المنظمة للمهنة مما يؤثر على جودة الأداء المهني.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يعتبر إحدى الجهات الرسمية الهامة التي تساهم بدور رئيسي في حماية المال العام

في اليمن ومكافحة مظاهر الفساد المالي والإداري والحد منه، وذلك وفقاً للصلاحيات والاختصاصات المحددة للجهاز في القانون رقم 39 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وخاصة المادة (11) من قانون الجهاز والمواد 18-22 وكذلك المواد 25-27 من اللائحة التنفيذية. ورغم الجهود التي يبذلها الجهاز إلا أنه يعاني من صعوبات ومعوقات عديدة، من أبرزها: ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، والقصور في آليات العمل الخاصة بالكشف عن ممارسات الفساد ومنها النزاهة والشفافية والعناية والمساءلة، وكذلك عدم التعاطي الجدي مع مخرجات الجهاز وتقاريره (الشرجبي، 2009).

وبشكل عام، تظهر المؤشرات اتجاهاً نحو تحقيق استقرار اقتصادي بفعل إجراءات التثبيت وسياسات التكيف. وتركز الحكومة على تنفيذ برامج إصلاح مرتكزة على الإطار القانوني الملائم لاقتصاد السوق، وتشدّد على مواصلة إصلاح القطاع القضائي والأمني والإداري لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار وخاصة استثمارات القطاع الخاص. واستجابة للنجاحات التي حققتها الاقتصاد خلال الفترة، ولاستكمال بقية الإصلاحات، فإن المانحين والمنظمات والصناديق الدولية قد أبدت استعدادها لمساندة برامج الإصلاحات إلى جانب دعم برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من الآثار السلبية للبرامج. ولضمان نجاح هذه البرامج تسعى الحكومة إلى تعزيز التعاون مع العالم الخارجي والاستفادة من تجارب الآخرين سيراً نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي (الخطيب، 2010):

- ومن جهة أخرى يعاني الوضع المؤسسي لأجهزة ومرافق الدولة في اليمن من إختلالات وصعاب عديدة للأسباب الآتية (الشرجبي، 2009):
- تضخم الهيكل التنظيمي والوظيفي في الحكومة
 - سوء تخصيص القوى العاملة، وضعف تأهيلها المهني
 - عدم خضوع الاختيار والتعيين في الوظيفة العامة للكفاءة والملائمة
 - فشل عدد كبير من مشروعات القطاع العام والمختلط،
 - التنازع والتداخل في المسؤوليات بين الوزارات، وبصفة خاصة السلطات المختصة والأجهزة المرتبطة بها
 - ضعف التنسيق فيما بين الأجهزة الإدارية والمؤسسات
 - ازدواجية الوظائف بين قيادة المحافظة وفروع الوزارات وبين المحافظات والمديريات
 - تعدد واتساع خطوط السلطة علي المستوى المركزي والمحلي
 - الافتقار إلى الأرشفة والتوثيق والاحتفاظ بملفات العاملين
 - غياب التصور الواضح عن العاملين في الحكومة وتوزيعهم طبقاً للبنية والتكوين التنظيمي
 - الافتقار إلى بيانات إحصائية عن العاملين في الحكومة وخاصة توزيعهم الجغرافي ووظائفهم ومؤهلاتهم،
 - العمالة المتكررة، والزائدة، والضعيفة
- ولمعالجة العديد من هذه المشاكل الموروثة والتي صاحبت الوحدة والممارسات المخالفة للقوانين السائدة سارعت الحكومات المتعاقبة باتخاذ مجموعة من المبادرات، وبصفة خاصة في (عبد اللطيف، 2010):

- مجال إصلاح الخدمة المدنية، واللامركزية الإدارية والسلطة المحلية
 - بناء القدرات المؤسسية على المستويات المركزية للحكومة
 - إصلاحات في السلطة التشريعية والعمل البرلماني
 - معالجات في مجال الانتخابات والممارسة الديمقراطية .
 - إصلاحات في السلطة القضائية .
- ومن أبرز أشكال تأثر القطاع المالي في اليمن بقصور الأنظمة المحاسبية (فضل، 2008):
1. شح الموارد المالية اللازم تخصيصها للنظام لتمكينه من توفير معلومات مفيدة تساهم في اتخاذ القرارات اللازمة لتجاوز الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن.
 2. ضعف الموارد البشرية المتاحة نتيجة ارتفاع نسبة الأمية وضعف المخرجات التعليمية، كون الإنسان أساس التنمية والمعول عليه في جعل مخرجات النظام أكثر فائدة.
 3. الجهل الواسع بأهمية المعلومات المالية والمحاسبية ودورها الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دور تكنولوجيا المعلومات في تجنب قصور الأنظمة المحاسبية

أثر التطور والتقدم التكنولوجي على المحاسبة في جميع مجالاتها، حيث أصبحت عملية المحاسبة تعتمد على الحاسوب بشكل أساسي، فقد أدى استخدام الحاسوب في زيادة سرعة تخزين البنود المحاسبية وتحليلها واتخاذ القرارات الضرورية مثل عمليات البيع التي أصبح من السهل إنجازها عن طريق شبكة الانترنت، وبالتالي فإن استخدام الحاسوب أثر على عملية

المحاسبة بشكل إيجابي، وعدم توفر أو استخدام الحاسوب في معالجة العمليات المحاسبية قد يؤدي إلى ظهور مشاكل تتعلق بالأخطاء وعدم الموثوقية وعدم ثبات المعلومات المحاسبية وملاءمتها وقابليتها للمقارنة لاتخاذ القرارات المختلفة (الرفاعي وآخرون، 2009).

وقد أشار (الكعبي، 2004) إلى أن هناك دور إيجابي للمعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، إضافة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من البنوك التجارية الوطنية وغير الوطنية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في القيام بالوظائف سابقة الذكر، كما وأكد على ضرورة الاهتمام بدقة وتوقيت وصول المعلومات إلى مستخدميها لما لذلك من انعكاسات على أدائهم في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك ضرورة وضع نظم محاسبية تكفل توفير المعلومات التي تسم بالواقعية والموثوقية عن الأوراق المالية ومخاطرها ومؤشرات التقيد فيه.

كما أشار القشي (2003) إلى أن التجارة الالكترونية كتقنية متطورة جداً أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام، وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، كما أنها تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها وبالتالي ساهمت بشكل غير مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتها مهنتي المحاسبة والتدقيق وهما :آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الالكترونية وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الالكترونية، وضرورة التأهيل

بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الالكترونية، ويمكن حل كثير من المشاكل المرافقة لتجارة الالكترونية بشكل عام ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص من خلال توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الالكتروني على شبكة الإنترنت.

وأشار القطناني (2002) إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية معنوية بين مقومات النظام المحاسبي ومستوى جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها، كما أظهرت الدراسة وجود أثر وعلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية لاستخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن في مجالات التخطيط والرقابة.

تهتم تكنولوجيا المعلومات بمتغيرين هما: تقديم وإضافة قيمة للأنظمة المحاسبية والرقابية للمؤسسات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. كما ويساهم تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية. ويساهم استخدام الحاسبات الآلية في تطوير نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات المالية (حسين، 2009).

يحقق نظام التبادل الإلكتروني للبيانات العديد من المزايا للمؤسسات المالية بحيث يتم تخفيض مخاطر الإفصاح الإلكتروني. وتوجد مجموعة من محددات تحسين مصداقية التقارير المالية في ظل الإفصاح الإلكتروني (الصح، 2008).

أهمية استخدام الحاسوب في إدارة نظم المعلومات المحاسبية:

إن انتشار استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لأداء الأعمال، والرقابة على تنفيذ هذه الخطط وصولاً لتحقيق أهداف المنشأة، جعل من هذه الأداة وسيلة هامة ساعدت الإدارة في اختصار الوقت والجهد والتكاليف عن طريق حفظ المعلومات المحاسبية و تخزينها للاستفادة منها وقت الحاجة واستدعائها عند اتخاذ قرار يتعلق بالأعمال والأنشطة الإنتاجية في المنشأة (أبو خضرة، 2003).

كما أن مقومات النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات لن تختلف عن مقومات النظام المحاسبي اليدوي، بمعنى أنه في كل الأحوال لا بد من وجود مجموعة مستند دية، ومجموعة دفترية ودليل محاسبي، وقوائم مالية وتقارير أخرى، مع ذلك فإن استخدام الحاسب الإلكتروني يؤثر على شكل كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى (سلامة، 2010).

ومن الجدير بالذكر أنن برمجة نظم المعلومات المحاسبية أدت إلى تغيير في الأنشطة حيث يمكن تجميع البيانات باستخدام وسائل خاصة حيث قد يتم إلغاء المستند الورقي الضروري وفي الغالب يتم برمجة كل الحاسبات أوتوماتيكياً، أما الخدمات فتزداد في معظم الحالات، هذا بالإضافة إلى وجود المخرجات التي تتيح عند الحاجة. كما يمكن توزيع المخرجات إلى أشخاص عن طريق شبكة المعلومات المحلية و المترابطة من خلال عدة أجهزة حواسب صغير مترابطة (القباني، 2003) ، كما يجب أن تكون تكنولوجيا المعلومات

متوافقة ومتناسقة مع مكونات نظام المعلومات المحاسبية، وتؤتمت العمليات التشغيلية فيها، وعند اختيار المكونات المادية والبرمجية اللازمة لأنظمة المحاسبة، يجب عند تحليل التكلفة والنفقة تكون تكلفة معدات وبرمجيات النظام المحاسبي أقل من المنفعة عند استخدام النظام، وكذلك يجب على أعضاء الرقابة والتدقيق لنظام المعلومات المحاسبي أن يكونوا على إطلاع ومعرفة بأنظمة المعلومات المحاسبي والبرمجيات الداعمة والمعدات المستخدمة لأن عملية التدقيق ستتم باستخدام الحاسوب، وأن يكون فريق التدقيق على إطلاع على أسس الأتمتة والرقابة الأوتوماتيكية، وأيضاً له أثر على عمل المحاسبين في المستقبل يتلخص في أساليب عمل المحاسبين وأساليب تسجيل البيانات والأنظمة الجديدة، والشبكات، وأساليب التدقيق التي يستخدمونها في المستقبل (مشهور، 2002).

أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية

تأتي أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية من الحرص على تجنب القصور في الأنظمة المحاسبية والمحافظة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك والمصارف التجارية، حيث يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة (توفيق، 2000).

وللمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، وبالتالي العوائد والمخاطر التي تتعرض لها مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار مستقل للإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، وبالتالي فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف (زيود والرضا ولايقة، 2006).

ومن الجدير بالذكر أن عملية تطبيق المعايير المحاسبية والالتزام بها يتطلب إشراق ومتابعة دائمين، وتختلف درجة الإشراف الحكومي على قطاع المصارف في الدول المختلفة، ويترتب على هذا الاختلاف وجود أساليب متعددة تستخدمها المصارف للإفصاح عن نتائج أعمالها وعن مراكزها المالية (سلامة، 2010).

وكما هو الوضع في القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمصارف يحتاجون إلى المعلومات الموثوق بها، لمساعدتهم على تقويم الأداء والوضع المالي للمصرف، وأيضاً يحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى المعلومات التي تعطيهم فهماً أفضل عن خصائص عمليات المصارف، حتى وإن كانت هذه المصارف خاضعة لإشراف السلطات النقدية التي تحصل على كافة المعلومات غير المتوفرة بصورة دائمة للجميع (الخطيب، 2010). وعلى الرغم من الإشراف الذي تمارسه الحكومة على أعمال المصارف، إلا أن مستخدمي المعلومات

(المودعون والمساهمون والمستثمرون) قد لا يحصلون على احتياجاتهم من المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية وتقييم المراكز المالية للمصارف.

وفي ظل عدم التطابق بين الممارسات المتبعة للإفصاح في جميع الدول، أخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها إصدار القواعد والإجراءات والمعايير التي تنظم وتوحد الإفصاح في القوائم المالية الخاصة في المصارف (العريبي، 2001).

حيث يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم الماغلوية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة. وللمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، وبالتالي العوائد والمخاطر التي تتعرض لها، مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار مستقل للإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية (الزيود وآخرون، 2006).

ولقد انتشرت ظاهرة التزام المصارف بمعايير المحاسبة الدولية بشكل عام للأسباب التالية (أبو خضرة، 2003):

1. إصدار الدول لمجموعة من التشريعات لضمان حقوق المودعين حيث لم يعد لهذه المصارف مبررات للتهرب من الإفصاح بحجة حماية مصالح المودعين.

2. التزام المصارف بالخضوع إلى اللوائح التي تصدرها سوق الأوراق المالية بشأن الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة.
3. قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة (الزبود وآخرون، 2006).

الإفصاح المحاسبي:

تتميز العمليات المصرفية بالتنوع والدقة والسرعة في إنجاز المهام لذلك فإن محاسبة المصارف يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة بحيث يسهل معها استخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب، ومن هنا تتأتى أهمية الإفصاح المحاسبي، وتختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لا بد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف، ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى المثالي للإفصاح لعدة أسباب، منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من

المعلومات المحاسبية، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي (الزير، 2005).

وعرف لإفصاح المحاسبي كما يلي: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل (الحيالي، 1996).

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي، 1991).

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد (حلو، 1991).

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف:

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP). وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية و المالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات

العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات (دبيان، 2002).

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية (الداهمة، 2008).

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها (زبود وآخرون، 2006).

ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان، وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمراً حيوياً (سلامة، 2010).

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني. وفي هذا الإطار، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للمصارف، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي (IAS 30) المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها.

ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله المصارف من قطاع مهم ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة مستخدمي البيانات المالية للمصارف إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية (زيود وآخرون، 2006).

لتطبيق مبدأ إفصاح فعال في القوائم المالية للمصارف يجب مراعاة التقييد بتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في المصارف، ومن هذه المعايير (دبيان، 2002):

1. معيار الودائع ويحدد هذا المعيار طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف المرتبطة بودائع العملاء في المصارف، وكذلك متطلبات العرض والإفصاح لبيانات الودائع.
2. معيار التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء ويحدد هذا المعيار طريقة معالجة التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، كذلك متطلبات العرض والإفصاح العام للتغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء.

3. معيار العملات الأجنبية ويتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمعاملات المرصدة بعملة أجنبية والمعالجة المحاسبية للعقود الآجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية.

4. معيار الموجودات الثابتة التي حصل عليها المصرف استيفاء لديون مستحقة ويحدد هذا المعيار الطرق المحاسبية لقياس العمليات والمستجدات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة في المصرف وحيازة العقارات والموجودات الأخرى، وكذلك يحدد متطلبات العرض والإفصاح لهذه الموجودات.

5. معيار العرض والإفصاح العام، ويحدد هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في البيانات الحسابية للمصارف المعدة لأغراض النشر. ويتضمن هذا المعيار اعتبارات تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات في شكل مستقل في البيانات الحسابية بما في ذلك إيضاحاتها أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى، كما يشير هذا المعيار إلى ضرورة مراعاة المعايير الأخرى فيما يتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية.

ونتناول فيما يلي أهم التوصيات التي وردت في تقارير لجنة بازل بشأن الإفصاح المحاسبي التي تعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال المصرف، وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها المصرف، ومن هذه المخاطر، المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ذلك بالإضافة إلى المخاطر

التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، وتتلخص هذه التوصيات بالآتي (زيود وآخرون، 2006):

- يجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة المصرف في تحقيق إيراداته.
 - يجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر المهمة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة المصرف بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المتحققة منها.
 - يجب أن يغطي الإفصاح كل من المعلومات الكمية والنوعية. واتساقاً مع هذا التوجيه فقد ألزمت معظم السلطات الرقابية في العالم المصارف الخاضعة لرقابتها بضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. كما أصدر بعضها قواعد بشأن كيفية إعداد القوائم المالية بما يتماشى مع تلك المعايير.
- وقد قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في عام 1989 بإصدار المسودة الإيضاحية رقم (34) التي تطرقت إلى الإفصاحات في البيانات المالية الخاصة بالمصرف. وقد عكست هذه المسودة نتائج مناقشات مع لجنة بازل ومع الممثلين عن القطاع المصرفي، وأعقب ذلك موافقة مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية على المعيار المحاسبي رقم (30) وموضوعه الإفصاح في البيانات المالية الخاصة في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

ويناقش هذا المعيار الإفصاحات الخاصة بالبيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة والمشار إليها بعبارة مصرف، ويشجع هذا

المعيار معدي القوائم المالية على إظهار كافة الإفصاحات عن البيانات المالية التي تتناول الأمور الإدارية والرقابية، والضبط الداخلي فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطر المصرفية ومن المواضيع التي ركز عليها المعيار المحاسبي (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، 1999):

- 1- **السياسات المحاسبية:** تعتمد المصارف طرقاً مختلفة لقياس البنود المكونة للقوائم المالية وللاعترااف بها لذلك يجب الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي الأول، ولتحقيق ذلك لابد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية
- 2- **قائمة الدخل:** يجب على المصرف تقديم قائمة الدخل التي تظهر المصروفات والإيرادات تبعاً لطبيعتها والإفصاح عن مبالغ بنودها الرئيسية، حيث يتم إظهار كل من الإيرادات والمصاريف على حدة، ليتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم أداء المصرف
- 3- **الميزانية العمومية:** يتم تصنيف الأصول والخصوم في الميزانية تبعاً لطبيعتها والترتيب الذي يعكس سيولتها النسبية وتواريخ استحقاقها، ويراعى عند تبويب الأصول والخصوم عدم إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم إلا في حال وجود حق قانوني لإجراء المقاصة ومن الأنسب إظهار الأرصدة مع المصارف الأخرى، والتوظيفات في الأسواق المالية ومدى اعتماده عليها، ويجب التمييز بين الأوراق المالية المشتراة بهدف التوظيف المؤقت، والأوراق المالية المشتراة بهدف الاستثمار طويل الأجل.

وتشير الدراسات إلى أن الدول النامية ومنها اليمن تعاني من عدم نمو وتطور الأنظمة المحاسبية في معظم هذه الدول على نحو يواكب ويلائم الظروف البيئية المتغيرة المحيطة بها، حيث أنه في اليمن على سبيل المثال لم يتم إصدار معايير إعداد التقارير المالية بشكل رسمي حتى الآن، ويكاد يقتصر التنظيم الحالي للسياسة المحاسبية على النظام المحاسبي الموحد (الذي صدر في عام 1978).

وأكدت الدراسة إلى أن غياب المعايير المحاسبية في البنوك اليمنية أدى إلى خلق العديد من المشاكل والقصور الذي أثر سلباً على البيانات المالية الصادرة من هذه البنوك.

خلصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام اليمن وغيرها من الدول النامية بعمل إطار من المعايير المحاسبية يتفق وينسجم مع إمكانياتها واحتياجاتها وذلك لتجنب القصور والمشاكل المالية الأخرى، ولتحافظ على شفافية ومصداقية بياناتها ومعاملاتها.

كما أشار القشي (2003) في دراسة بعنوان " مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية " إلى أن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جداً أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، كما أنها تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها.

وبالتالي ساهمت بشكل غير مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتها مهنتي المحاسبة والتدقيق وهما :آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الالكترونية وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الالكترونية، وضرورة التأهيل بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الالكترونية، ويمكن حل كثير من المشاكل المرافقة لتجارة الالكترونية بشكل عام ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص من خلال توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الالكتروني على شبكة الانترنت.

دراسة خالد (2004) بعنوان " تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة"، هدفت الدراسة إلى التركيز على أثر إدخال واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الأعمال المختلفة ومنها البنوك والمصارف والشركات لتدقيق النظم المحاسبية وتجنب أي خلل أو قصور في البيانات المالية.

أجريت الدراسة بواسطة استبانة تم توزيعها على عدد من المديرين الماليين في (74) شركة في الأردن.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن استخدام النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب في الشركات الصناعية المشاركة في الأردن واسع (94.8% من الشركات)، وأن هذه النظم تتمتع بدرجة كبيرة من الفعالية في تحقيق أهدافها، حيث أنها تتميز بسهولة استخدامها والتعامل معها والسرعة والدقة

في إدخال ومعالجة البيانات. وتتمتع بالمرونة بحيث يمكن إدخال التعديلات والتحسينات عليها لتتلاءم مع البيئة المحيطة واحتياجات المستخدمين وهذا يجعلها قادرة على أداء الوظائف المطلوبة والمحافظة على مستوى أدائها في الظروف المختلفة. وكذلك تتمتع هذه النظم بالتكامل داخلياً (بين وظائفها المختلفة) ومع النظم الأخرى بما يكفل توفير متطلبات الوظائف والنظم المختلفة داخل المنشأة وخارجها بالموصفات المطلوبة لكل منها، وأخيراً فإنها تتميز بوجود مجموعة من القواعد والإجراءات الرقابية التي تدعم دقتها وتزيد من إمكانية الاعتماد عليها.

دراسة القاضي، وعمران، وسمكري (2005) بعنوان " كفاية الإجراءات الرقابية في الحزم البرمجية المحاسبية الجاهزة"، هدفت الدراسة إلى وضع معايير لتحليل وتقويم كفاية إجراءات الرقابة الداخلية التي تتضمنها البرامج المحاسبية الجاهزة ومدى صلاحية هذه الحزم البرمجية للاستخدام من قبل المنظمات، كما تناولت الدراسة أساليب الرقابة الداخلية والرقابة التطبيقية والعامة للأنظمة المحاسبية في البنوك والشركات، كما أكدت على ضرورة وضع معايير وأسس تحكم عملية الرقابة وتعمل على تطويرها باستمرار.

وأشارت الدراسة إلى أهمية مراقبة المدخلات حيث أن مرحلة معالجة البيانات التي تتضمن أكبر جزء من التدخل البشري هي مرحلة الإدخال، وهذا يحدث في كل الشركات، لذلك فإن نتيجة المخاطرة والوقوع في الأخطاء تكون كبيرة.

تهدف أساليب الرقابة على المدخلات إلى تأكيد صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية، ومن الأفضل اختبار البيانات المدخلة في وقت مبكر لعدة أسباب أهمها:

1. يسهل تصحيح البيانات التي تم رفضها في مرحلة الإدخال، وذلك بالرجوع إلى المستندات الأصلية وفحص أسباب رفضها.
2. ليس بالضرورة أن تكون البيانات المعدة للإدخال دقيقة، لذلك يجب إجراء الاختبار المتكرر للبيانات.
3. لا يمكن لنظام المعلومات المحاسبي أن يعطي معلومات جيدة إذا لم يبدأ ببيانات صحيحة، وترى الباحثة أنه من المناسب تقسيم إجراءات الرقابة على الإدخال إلى أربع مراحل:

- تسجيل ومراقبة البيانات.
- نسخ البيانات.
- اختبارات التدقيق
- إجراءات الرقابة الإضافية.

وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن التطبيق الجيد للنظام المتكامل للرقابة الداخلية يؤدي إلى تحقيق أهدافه بصورة مرضية إلا أنه مكلفاً للغاية، لذا ينبغي على الشركة التي ترغب في بناء نظام فعال للرقابة الداخلية أن تجري تحليلاً للتكاليف والمنافع المرتبطة بالنظام المقترح وإما أن تأخذ به إذا كانت إمكانياتها تسمح بذلك، وإذا كانت منفعه تزيد عن تكاليفه، وإما أن تنتقي منه بعض الإجراءات التي تتلاءم مع إمكانياتها وتحقق الهدف بصورة معقولة .

دراسة توفيق (2006) بعنوان " استخدام المنهج المعياري والايجابي في بناء المعايير المحاسبية"، هدفت الدراسة إلى الحديث عن أهمية المعايير المحاسبية وأثرها على النظم والبيانات المالية في البنوك التجارية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية. وبينت الدراسة أن على البنوك الاهتمام ببناء معايير محاسبية خاصة بها إضافة إلى الالتزام بالمعايير العالمية للمحاسبة والتدقيق.

وبالقاء الضوء علي تجارب الدول السابقة في مضمار بناء معايير المحاسبة نجد أنها بدأت تتخذ طابعها المميز - في صورة ضوابط متكاملة للمزاوالات - اعتبارا من السبعينات في القرن الماضي. ومنذ ذلك الوقت تكاد مناهج بناء المعايير قد تركزت علي استخدام المنهج المعياري (القياسي أو الاستنباطي أو الاستدلالي Normative)، منهج تبني المعايير الدولية، ومنهج تبني المعايير المعمول بها في احدي الدول السابقة في هذا المجال. وتقديرا من أن المنهجين الأخيرين يعملان علي استيراد معايير أجنبية والعمل أحيانا علي تطويعها لتناسب مع ظروف الدولة التي ستطبق بها كما في حالة مصر - وهو بديل لم تتبناه السعودية - فيمكن القول أن المنهج الأساسي في بناء المعايير (بما فيها الدولية) يتمثل في المنهج المعياري. وبالنسبة للولايات المتحدة بصفة خاصة فقد استخدمت هذا المنهج في بناء الإطار الفكري للمحاسبة لها في نهاية السبعينات وأيضاً في محاولات التنظير التي سبقته، إلا أن الولايات المتحدة حالياً بصدد إعادة النظر في هذا الإطار بعد الاتجاه الواضح حالياً لعولمة المعايير الدولية للمحاسبة.

كما أن هذا المنهج اعتمدت عليه السعودية في بناء معايير أهداف ومفاهيم المحاسبة بها.

دراسة الحسبان (2006) بعنوان " مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية". وهدفت الدراسة إلى تخصيص الحديث عن دور الرقابة الداخلية وأهميتها في تجنب القصور والمشاكل المالية في الشركات المالية بشكل عام وفي شركات البورصة في عمان بشكل خاص، كما عملت على تحديد متطلبات تكنولوجيا المعلومات لمكونات نظام الرقابة الداخلية التي تم تطبيقها على المدققين الداخليين في شركات المساهمة العامة المدرجة أسماؤها في بورصة عمان للأوراق المالية، في السوق الأول والثاني فقط، كما يهدف إلى تحديد مدى مواكبة تلك الشركات لمتطلبات أدوات تكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية فيها.

تتكون عينة الدراسة من 135 مدققا داخليا في الشركات المساهمة العامة. وتتكون الاستبانة من ستة متغيرات متعددة الإجابة، وتم اختبار المصادقية (كرونباخ الفا) وكان بنسبة 81%، وتم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لقبول أو رفض فرضيات الدراسة، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج ذات الأهمية في الشركات المساهمة العامة الأردنية منها: أن هناك شركات مساهمة عامة لا يوجد لديها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليون وقد بلغ عددها 27 شركة، وأن هناك 84 شركة يوجد فيها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليون.

و أن هناك تأثيراً لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

دراسة الحميري (2006) بعنوان "تقييم جودة الأداء المهني في مكاتب المراجعة بالجمهورية اليمنية (دراسة نظرية – ميدانية).

هدفت الدراسة إلى استعراض أوجه الضعف والقصور في الأنظمة المحاسبية في البنوك التجارية في اليمن، حيث بين الباحث أنه رغم التطورات الاقتصادية في اليمن إلا أن مهنة المحاسبة والمراجعة لم تواكب هذا التطور؛ حيث إن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن مازال متأخراً، وذلك لضعف التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وتدهور مهنة المحاسبة والمراجعة نتيجة التدخل السياسي والسيطرة الحكومية الجامدة على المهنة والصراعات الموجودة بين كل من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وهو الأمر الذي ساهم إلى عدم وجود معايير تتلائم مع الظروف البيئية وعدم وجود تنظيمات مهنية مستقلة تقود مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن.

ونتيجة لهذا فقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني معايير الرقابة على جودة الأداء المهني للمراجعة وإلزام مكاتب المحاسبة والمراجعة بها والتأكد من التزام تلك المكاتب بتطبيقها مع مراعاة أن يكون إلزام مكاتب المحاسبة والمراجعة بها تدريجياً ويبدأ إجبارياً بالنسبة لمستويات معينة من المكاتب ويتدرج الإلزام ليشمل فيما بعد جميع المكاتب. وإلى ضرورة التغلب على أوجه القصور في القوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن مما يؤثر على جودة الأداء المهني.

دراسة قيطيم وآخرون (2006) بعنوان " النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره " هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة النظم المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية السورية . وذلك من خلال التطبيق على المصرف التجاري السوري (الإدارة العامة وفرع اللاذقية) . وقد كشفت الدراسة مايلي :

1. قصور النظام المحاسبي الموحد للمصارف وعدم ملائمة لضخامة العمل في المصرف.

2. لا يوجد مجموعة دفترية كاملة كما نص النظام المحاسبي الموحد، والتي تعتبر إحدى مقومات النظام المحاسبي الموحد الأساسية، وإنما يتم استخدام بطاقات ورقية أو كرتونية تعتمد كدفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة وجميع هذه السائل عرضة لمخاطر التلف بشكل كبير بسبب كثرة الملفات والمعاملات وحفظها بشكل عشوائي وغير منظم.

3. وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية متمثلة بقصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الأخطاء في إعداد القوائم الختامية

4. إن ما سبق يؤدي إلى بقاء المصرف التجاري السوري بوضعه الراهن منعزلاً وغير قادر على الدخول إلى سوق المنافسة المصرفية العربية والدولية.

دراسة الجميلي والجنابي (2007) بعنوان " بحث علمي في المحاسبة وأثر استخدام الحاسوب في المراقبة الداخلية." هدفت الدراسة إلى بيان دور

الرقابة الداخلية في حماية الأنظمة المحاسبية في البنوك اليمنية وأهميتها وعناصرها وضرورة العمل على تطويرها باستمرار.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال عرض بعض ما ورد في الوثائق الرسمية والرسائل الجامعية والدوريات والكتب المتعلقة بهذا الموضوع.

وذكرت الدراسة عددا من العوامل التي ينبغي مراعاتها في تحديد نظام المراقبة في البنوك والشركات، وأهمها كبر حجم الشركات وتعدد فعاليتها وأعمالها. ومن عناصر نظام الرقابة التي ذكرته الدراسة: خطة تنظيمية ذات فصل مناسب في المسؤوليات الوظيفية، نظام المحاسبين يضمن للرقابة المحاسبية السليمة على الموجودات و المطلوبات والمصاريف والإيرادات، و وجود مستويات آراء سليمة لكل الوظائف والأعمال ولكل الأقسام التنظيمية.

وخلصت الدراسة إلى أهمية الرقابة الداخلية في تجنب وقوع مشاكل أو قصور في الأنظمة المحاسبية البنكية وبالتالي المحافظة على مصداقية البيانات وموثوقيتها.

دراسة الفقيه (2007) بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في تقويم برنامج الإصلاح المالي بالجمهورية اليمنية دراسة تحليلية تطبيقية "تناول البحث دور المعلومات المحاسبية في تقويم برنامج الإصلاح المالي القائم في الجمهورية اليمنية . تمثلت مشكلة البحث في قصور دور المعلومات المحاسبية المقدمة من النظام المحاسبي الحكومي اليمني في إنجاح برنامج الإصلاح المالي وفي تقويم واختبار مدى نجاح هذا البرنامج .

هدف البحث إلى تحديد المعلومات المحاسبية الحكومية اللازمة لتحقيق الإصلاح المالي والإداري من خلال وضع نموذج مقترح لتطوير فاعلية هذه المعلومات بما يجعلها قادرة على خدمة وتفعيل الأنظمة الرقابية بشقيها الداخلي والخارجي .

توصل الباحث إلى نتائج أثبتت صحة هذه الفروض وأهم هذه النتائج:

1. مخرجات النظام المحاسبي الحكومي اليمني (التقارير المالية ومعلوماتها المحاسبية) ليست فاعلة كما ينبغي أن تكون عليه مخرجات النظام المحاسبي الحكومي السليم. **حيث أنها :**

أ- معلومات النظام المحاسبي الحكومي اليمني لا تتوافر بها أهم خصائص المعلومات المحاسبية.

ب- تقارير النظام المحاسبي الحكومي اليمني لا تقدم جميع المعلومات الهامة الخاصة بالأداء المالي والإداري الحكومي وكذا الخاصة بكفاءة تنفيذ الإصلاحات المالية القائمة .

2. نظام الموازنة القائم غير فاعل وغير ملائم لاحتياجات إنجاح الإصلاح المالي.

3. نظام موازنة البرامج والأداء يساعد على إنجاح برنامج الإصلاح المالي.

4. دور الأنظمة الرقابية بالجمهورية اليمنية ضعيف ويعاني من القصور بحيث لا يساعد على تنفيذ الإصلاحات المالية .

دراسة فضل (2008) بعنوان " المعايير المحاسبية الحكومية الدولية وأهميتها لنظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية". تهدف الدراسة إلى الحديث عن أهمية تطبيق المعايير المحاسبية والالتزام بها فيما

يتعلق بالأنظمة المحاسبية في البنوك التجارية في اليمن، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة الرقابة الإدارية على التزام الأنظمة المحاسبية لهذه المعايير، حيث تعتبر الرقابة المالية الداخلية والخارجية الفاعلة والفعالة أساس نجاح أي نظام، فبدونها لا يمكن لمكونات النظم البشرية والمادية اليدوية منها أو الآلية أن تتمكن بمفردها من توفير التأكيد المعقول بأن الوحدة في ممارستها لمهمتها سوف تتجزأ الأهداف الموضوعة ومنها أهداف الإبلاغ المالي الحكومي.

أجريت الدراسة بواسطة توزيع استفتاء على عينة من البنوك والذين أبدوا آرائهم حول مدى قدرة النظام المحاسبي الحكومي الراهن في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية الحكومية.

وأوضحت الدراسة أيضا أن البنوك اليمنية تعاني من قصور في الأنظمة المحاسبية ولعل ذلك خلصت إلى وجود حاجة لإدخال إصلاحات جذرية في الممارسات المحاسبية الحكومية التقليدية ويأتي في مقدمتها ضرورة إعادة النظر في الأساليب والقواعد والممارسات المحاسبية الراهنة وعلى وجه الخصوص، التحول بشكل تدريجي من المحاسبة وفق الأساس النقدي إلى المحاسبة وفق أساس الاستحقاق، وذلك من خلال وضع إستراتيجية متوسطة أجل (من 3-5 سنوات على الأكثر) تتضمن البدء باعتماد وتبني معيار المحاسبة الدولي للإبلاغ المالي وفق الأساس النقدي.

دراسة الضبيبي (2009) بعنوان "بيوت الأعمال اليمنية تقتقر للمعايير المحاسبية والمراجعة". حيث هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على عدم التزام الكثير من بيوت المالي في اليمن بالمعايير المحاسبية، مما يؤدي

إلى الوقوع في العديد من الأخطاء التي من شأنها إضعاف موثوقية أو مصداقية أي معاملة متعلقة أو صادرة منه.

وبينت الدراسة أن البنك المركزي في اليمن هو من أكثر الجهات الملتزمة بالمعايير المحاسبية، بينما تفتقر الكثير من البنوك الأخرى لنظام وأنظمة تساعد على تطبيق المعايير والالتزام بها.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بفرض الرقابة على الأنظمة المحاسبية للبنوك للتأكد من التزامها بالشروط والمعايير المحاسبية.

دراسة الشامي (2009) بعنوان " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية "هدفت الدراسة إلى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن. من خلال قياس اثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية، وخاصية الإفادة، وخاصية الملائمة وخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. ومن خلال قياس أثر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية ومكوناتها كخاصية الاتساق (الثبات) وخاصية القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استبانة تستهدف من خلالها المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين ، حيث تم توزيع (70) استبانة على عينة الدراسة وتم استرجاع (63) منها ، وبنسبة (90%) وقد خضعت جميعها للتحليل. وقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية

الوصفيّة واختبار [One Sample T- Test] لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وكانت أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة إلى أن هنالك تأثيراً عالياً للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبه التأثير (83%).

كما أظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن ونسبه تأثير عالية بلغت (85%). وكانت أهم توصيات هذه الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في اليمن بزيادة الاهتمام باستخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ضرورة تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن هذه البنوك. كما يوصي الباحث بضرورة قيام البنك المركزي بعقد المؤتمرات والدورات العلمية لتثقيف وزيادة وعي العاملين في البنوك التجارية بأهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية.

دراسة الطيري (2009) بعنوان " التطورات في القطاع النقدي والمصرفي في اليمن خلال الفترة 2006-2008 والتأثيرات المحتملة والمتوقعة للأزمة المالية العالمية"، حيث هدفت الدراسة إلى الحديث عن استقرار القطاع المالي والمصرفي في الفترة بين "2006-2008"، وبيّنت أنه ونتيجة للأزمة المالية فمن الطبيعي أن يتأثر القطاع المالي في اليمن كما في غيره من دول العالم، إلا أن هناك إستراتيجيات يمكن إتباعها للتخفيف من

هذا الأثر ولتجنب القدر الأكبر من العقبات منها مواظبة الالتزام بالمعايير المحاسبية والأنظمة ذات العلاقة بالقطاع المالي.

كما بينت الدراسة أن استقرار البنك المركزي في اليمن واستقلالته كان لها الدور الأكبر في نجاحه وفي مصداقية وشفافية البيانات المالية الصادرة منه، وأشارت أيضا إلى أن استقرار واستقلال القطاع المالي والمصرفي يؤثر على الوضع الاقتصادي في الدول بشكل إيجابي.

وخلصت الدراسة ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية وذلك بالعمل على تنميتها وتطويرها وتوفير جو مناسب من العمل لها، مما ينعكس على كفاءة العمل وعلى الالتزام الذاتي بالأنظمة والمعايير المحاسبية.

دراسة حسين (2009) بعنوان " تكنولوجيا المعلومات وآثارها في زيادة جودة الأداء المحاسبي والرقابي في المؤسسات المالية اليمنية".

هدفت الدراسة إلى بيان دور تكنولوجيا المعلومات على تطوير الأداء المحاسبي والرقابي في المؤسسات المالية في اليمن بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، وأثر ذلك صحة النظم المحاسبية ومصداقية البيانات المالية. حيث أن تكنولوجيا المعلومات تهتم بأمرين هما: تقديم وإضافة قيمة للأنظمة المحاسبية والرقابية للمؤسسات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

كما بينت الدراسة أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات يساهم في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية، و يساهم استخدام الحاسبات الآلية في تطوير نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء المؤسسات المالية اهتمام خاص بالجوانب التي تعاني قصوراً نسبياً في مستويات الأداء المحاسبي والرقابي، و بضرورة العمل علي رفع مستويات الأداء المحاسبي والرقابي في المؤسسات المالية لتناسب مع أهميتها المرتفعة نسبياً، كما أوصت بضرورة الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية وتطويرها لضمان أمن وسلامة البيانات والمعلومات، لما لذلك من اثر كبير علي فعالية نظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى ضرورة سد جميع نواحي القصور في الأداء المحاسبي والرقابي لرفع كفاءة الأداء الكلي للمؤسسات المالية، وإلى ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطوير الأداء المحاسبي والرقابي لخدمة الأغراض المختلفة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Basel Committee, 1989) بعنوان " Risks in Computer and Communication Systems " والتي هدفت إلى بيان أحد أشكال القصور التي قد تعاني منها النظم المحاسبية في البنوك والتي تتعلق بتعطل الحاسوب. حيث أن تعطل شبكة الحاسوب من شأنها التأثير على الكثير من العمليات التي يحتاج إليها البنك واليت تؤثر بشكل مباشر على البيانات المالية فيه، إذ أن تعطل الحاسوب قد يؤدي إلى: الكشف غير الصحيح عن المعلومات والبيانات المالية، وإلى أخطاء في المحاسبة، كم قد تسهل عملية الاحتيال على العملاء، و يمكن أن تعمل على توقف العمل بسبب خلل النظام، إضافة إلى عدم فعالية تخطيط الأنظمة المحاسبية.

وبينت الدراسة أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على قسم الإدارة والإشراف في البنوك، حيث أن على هذه الأقسام الحرص على متابعة الأنظمة المحاسبية ووضع خطط احتياطية من أجل المعالجة الوقائية ومن أجل القدرة على تجاوز أي مشكلة قد تواجه أنظمة المحاسبة بسبب تعطل الحاسوب. كما ينبغي أيضا الحرص على متابعة عملية تدقيق الحسابات والكشوفات البنكية لتجنب أي خطأ أو احتيال وبالتالي المحافظة على مصداقية البيانات وموثوقيتها.

دراسة (Lee & Chen, 1992) بعنوان " Evaluation of Internal Accounting Control System"، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية وجود نظام داخلي لمراقبة وتقييم الحسابات في أي بنك، والحرص على مطابقة المعايير العالمية للتدقيق والمحاسبة، إذ أن المتابعة والتقييم المستمر لنظام المحاسبة يساعد على تجنب العديد من الأخطاء والقصور، مما يؤثر إيجابيا على مصداقية وموثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنك.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بذكر عدد من الدراسات ذات الصلة، كما ذكرت أسماء بعض برامج وأنظمة المحاسبة التي تم العمل على تجربتها وتطبيقها في عدد من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هذه الأنظمة نظام (EDP – expert system) والذي هدف إلى مساعدة المدققين في تقييم موثوقية ومصداقية الأنظمة المحاسبية.

وخلصت الدراسة إلى أنه ينبغي على البنوك اختيار النظام الذي يتوافق مع إمكانياتها واحتياجاتها وذلك من أجل تحقيق درجة عالية من الكفاءة والمصداقية ومن أجل تجنب القدر الأكبر من المخاطر والقصور.

دراسة (Everett & Wilks, 1999) بعنوان " Indicators of Real Saving for the International Bank: Is it a tool to measure the sustainability?" هدفت الدراسة إلى بيان أثر قصور النظم المحاسبية على موثوقية البيانات المالية في بريطانيا وانعكاس ذلك على ثبات البنك وتقديمه للتوفير المالي الحقيقي لعملائه، حيث أن التوفير الحقيقي يمثل مؤشر لنجاح أي بنك وكفاءة خدماته ومصداقية بياناته المالية، كما يعدّ مؤشرا لجودة الخدمات التي يقدمها البنك.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بجمع عدد من الدراسات ذات العلاقة بالموضوع، وطرحت الدراسة عددا من الأسئلة كإذا كان عامل التوفير الحقيقي يؤثر على ثبات الخدمات المالية التي يقدمها البنك وإذا كان يؤثر أيضا على عملية الاستثمار المالي في البنك؟

وخلصت الدراسة إلى كون عامل التوفير المالي يشكل نقطة تحول في مصداقية وثبات الخدمات والبيانات المالية التابعة للبنك كما ويؤثر أيضا على نجاح أو نقصان عملية الاستثمار، وهذا العامل يتأثر إلى حد كبير بالنظم المحاسبية ويضعف تأثيره نتيجة لقصور هذه النظم، وبالتالي يتوجب على البنوك الحرص على ثبات واستقرار وجودة النظم المحاسبية فيها تجنباً لأي خسائر.

دراسة (Lin, 2001) بعنوان " Framework for modeling the standard accounting systems and information " وهدفت الدراسة

إلى الحديث عن واقع أنظمة البنوك والمحاسبة في مدينة تايوان. حيث
تحرص البنوك في تايوان على استخدام التكنولوجيا وبخاصة أجهزة
الحاسوب وشبكات الانترنت لغايات تناقل وتبادل المعلومات المالية اللازمة.
استخدمت الدراسة المنهج التحليلي بعرض بعض الدراسات ذات
العلاقة، كما وعزّزت الموضوع بعدد من الأشكال التوضيحية. وبيّنت
الدراسة أن هناك جوانب لا بدّ من أن يراعيها كلّ بنك وأهمها السريّة
والجودة، وهذه الجوانب تحتاج لكثير من الرقابة والتنظيم من قبل الإدارة.

دراسة (Hegarty, Gielen, & Barros, 2004) بعنوان " The
application of the international standards of accounting and
audit"، وهدفت الدراسة إلى الحديث عن أهمية تطبيق معايير المحاسبة
والتدقيق في تحقيق الثبات والمرونة لأنظمة المحاسبة والبيانات المالية في
البنوك في سويسرا.

حيث سعت الدراسة للكشف عن أهمّ الأسباب التي تحول دون تطبيق
البنوك لهذه المعايير ومنها قلة المتابعة والإشراف من قبل الإدارة، وعدم
وجود الوعي الكافي بأهمية وضرورة هذه المعايير.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بجمع عدد من الدراسات ذات
العلاقة، وبيّنت الدراسة أن حرص الإدارة على توعية موظفيها بهذه
المعايير، وتوفيرها الجوّ المناسب لتطبيقها، وممارستها للإشراف المستمرّ
هي كلها أمور تعمل على زيادة الاستقرار المالي في أي بنك كما وتعمل
على تجنب الوقوع في الثغرات المحاسبية والقصور في الأنظمة المحاسبية،
مما يؤدي إلى المحافظة على مصداقية وموثوقية البيانات المالية في البنوك.

دراسة (Gielen& Others, 2007) دراسة تحليلية port about
"the standards and rules imposed in the calculated and audit
هدفت الدراسة إلى الحديث عن اهتمام تركيا بعملية تقييم النظم المحاسبية في
بنوكها، وذلك للتأكد من موافقتها وتقيدها بمعايير المحاسبة العالمية.
وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عملية المراقبة والتقييم للنظم المحاسبية
في البنوك تحافظ على مصداقية البيانات وشفافيتها وموثوقيتها، كما وتجنب
الإدارة الوقوع في أي مخالفات وتساعد على معالجة أي قصور في أي
جانب.

دراسة (Hassan & Suk Yo, 2007) بعنوان " Financial
Development and Economic Growth: New Evidence from
Panel Data " وهدفت الدراسة إلى الحديث عن أهمية اتباع الإجراءات
اللزامة للتخفيف من أي قصور في أنظمة المحاسبة في البنوك في الولايات
المتحدة الأمريكية، وذلك لما لهذا القصور من تأثير على البيانات المالية
الصادرة من هذه البنوك مما يؤثر سلبا على مصداقية هذه البيانات
وموثوقيتها.

وركزت الدراسة الحديث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور
المالي، وعن كونهما مترابطان مع بعضهما البعض إلى حد كبير، وبالتالي
فإن تراجع أحدهما يؤدي إلى تراجع الآخر.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بذكر عدد من الدراسات ذات
العلاقة بالموضوع والتي استخدمت الأسلوب التطبيقي والنظري لإثبات مدى
تأثر الجانب المالي بالجانب الاقتصادي وبالعكس.

وخلصت الدراسة إلى أن وجود خلل أو قصور ما في أنظمة المحاسبة يعد من أهم الأسباب المؤدية إلى تراجع النظام المالي وبالتالي ضعف النظام الاقتصادي، ومن هنا تتضح أهمية متابعة الأنظمة المالية والإشراف عليها بشكل مستمر.

دراسة (Angel, Haber, Musacchio, 2008) بعنوان "Accounting Standards in the Banks of Mexico: Lehman Guide on the change after 10 years of 1995 crisis" هدفت الدراسة إلى المقارنة بين واقع أنظمة المحاسبة في البنوك في المكسيك بين عامي (1995) و (2005)، وخصصت الدراسة الحديث عن أثر الأزمة المالية التي واجهت القطاع المالي عام 1995، حيث ذكرت أن البنوك المكسيكية لم تكن ملتزمة بمعايير المحاسبة الدولية إلا أنهت وبعد الأزمة المالية عملت على إعادة صياغة المصطلحات والأنظمة المحاسبية لتتوافق ومعايير المحاسبة العالمية، مما أدى إلى تغيير الأداء المالي للبنوك نحو الأفضل كما أصبحت بنوك المكسيك بعد عشر سنوات من هذه الأزمة إحدى البنوك العالمية وذلك بسبب إتباعها والتزامها بمعايير المحاسبة.

أظهرت الدراسة أهمية التزام البنوك بشكل عام بهذه المعايير وذلك من أجل الوصول إلى نظام أكثر جودة وأداء مالي متميز.

دراسة (Wellink, 2008) بعنوان "The Importance of Banking Supervision in the Financial Stability", حيث هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإشراف الإداري في البنوك في ثبات الأوضاع المالية فيها واستقرارها.

ووضّحت الدراسة أنّ الثغرات والقصور المالي في النظم المحاسبية في هولندا قد ظهرت بشكل أكبر وأوضح بعد الأزمة المالية، كما بيّنت أن من أهم أسباب هذا القصور هو مخالفة البنوك للمعايير والمبادئ المالية الأساسية.

حيث أن مخالفة النظم المحاسبية للمعايير الدولية والعالمية من شأنه إحداث خلل وقصور في البيانات المالية مما ينعكس على استقرار ومصداقية هذه البيانات.

وكما بيّنت الدراسة فإن الإشراف الدائم من قبل الإدارة للنظم المحاسبية وللمعاملات والبيانات المالية يساعد في مواجهة هذه الثغرات والقضاء عليها، إضافة إلى ضرورة تحديد المعايير اللازم اتباعها للموظفين وربط أهداف البنك بعملية المراقبة والإشراف وعدم فصلهما عن بعضهما البعض. خلصت الدراسة إلى أن السبيل لتجنب التعرض للقصور والثغرات المالية هو الالتزام منذ البداية بالمعايير المتفق عليها، ومن هنا تتضح أهمية الإشراف.

دراسة (Day, 2008) بعنوان " Selection of the Accounting System " والتي هدفت إلى الحديث عن الدور الذي يلعبه نظام المحاسبة المختار في جودة البيانات والمعاملات المالية التابعة للبنك وبالتالي أثر ذلك على الأداء المالي لهذا البنك.

وبيّنت الدراسة أن هناك عدة أنواع من الأنظمة المحاسبية منها النظام العادي والنظام المحوسب، حيث أنه يتوجب على كلّ بنك اختيار النظام الذي يتوافق مع احتياجاته ومع استجابة الموظفين له ولاستخدامه والتعامل معه.

وخلصت الدراسة إلى أن اختيار نظام المحاسبة الملائم يعدّ خطوة ضرورية في تجنب الوقوع في الثغرات والمشاكل المالية.

دراسة (Goaied & Sassi, 2010) بعنوان " Financial Development and Economic Growth in the Middle East: What about the evolution of Islamic Banks?". هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وذلك عن طريق جمع عدد كافي من البيانات المالية من عدد من دول الشرق الأوسط وإجراء بعض الدراسات عليها.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بذكر عدد من الدراسات التي تناولت الحديث عن المتغيرات المالية، والعوامل المؤثرة في النمو المالي وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

وقد وجدت الدراسة أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ليست منسجمة وليست إيجابية في العديد من الدول وخاصة في دول إفريقيا، وقد يعود هذا إلى طبيعة الأنظمة المحاسبية المستخدمة في بنوك تلك الدول، حيث أن البنوك في أي دولة هي ما يمثل النظام المالي، وبالتالي فإن للأنظمة المحاسبية المستخدمة فيها تأثيراً مهماً على النمو الاقتصادي، كما أن أي خلل أو قصور سيؤثر سلباً على النظام المالي وعلى النمو الاقتصادي، ومن أمثلة هذا القصور أو مسبباته هو عدم تمتع نظام المحاسبة بالاستقرار أو الثبات والمصادقية.

كما وأشارت الدراسة إلى البنوك الإسلامية وإلى كفاءة الأنظمة المحاسبية المتعمدة فيها، لأنها أنظمة تتمتع بالثبات والمصادقية ولا تسعى نحو استغلال العميل بالربا والمضاعفات المالية.

ما تميزت به الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية بالحديث عن الأنظمة المحاسبية في البنوك التجارية بشكل عام وتركيز الحديث عن النظام المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية بشكل خاص، وذلك بذكر العوامل التي تعتمد عليها دقة النظم المحاسبية، أثر صحة النظم المحاسبية على البيانات المالية، كما و ركزت الدراسة الحديث عن مظاهر قصور النظم المحاسبية في دولة اليمن وأسباب هذا القصور وكيفية العمل على معالجته.

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

منهج الدراسة:

استخدم الباحث لإغراض استكمال هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المرتكز على الدراسة الميدانية للحصول على البيانات من مصادرها الرئيسية واختبار صحة الفرضيات الإجابة علي تساؤلاتها بهدف التعرف على أثر مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، من خلال الاعتماد على استبانة تم تصميمها وفقا للخطوات العلمية المتعارف عليها.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من معدي البيانات المالية المنشورة الصادرة عن جميع البنوك التجارية اليمنية وهم المديرون الماليون وتوابعهم ومما يتولون فحص هذه البيانات وهم فئة مدققين الحسابات الخارجيين وتوابعهم والمدققين الداخليين وتوابعهم.

عينة الدراسة :

تم اعتماد عينة حصرية تتكون من (150) فرداً من مجتمع الدراسة، تم توزيع الاستبانات عليهم وقد بلغت عدد الاستبانات المستردة (130) استبانة بنسبة (86.66%)، وتم استبعاد ما مجمله (14) استبانة لعدم كفاءتها لإجراءات التحليل الإحصائي وبهذا يصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (116).

جدول (3 – 1): وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	المسمى الوظيفي	مدير مالي	37	31.9
		مدقق حسابات داخلي	41	35.3
		مدقق حسابات خارجي	38	32.8
2	المؤهل العلمي	بكالوريوس	93	80.2
		دبلوم عالي	9	7.8
		ماجستير	12	10.3
		دكتوراه	2	1.7
4	التخصص	محاسبة	68	58.6
		إدارة أعمال	21	18.1
		علوم مالية ومصرفية	15	12.9
		اقتصاد	6	5.2
		أخرى	6	5.2
5	الخبرة	أقل من 5 سنوات	53	45.7
		من 5 سنوات إلى 10 سنوات	49	42.2

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
		من 10 سنوات إلى 15 سنة	7	6.0
		15 سنة وأكثر	7	6.0
6	شهادات مهنية متخصصة	CPA	3	2.6
		CIA	3	2.6
		CMA	6	5.2
		أخرى	104	89.7
7	تنفيذ المهمات الوظيفية ضمن النظام	يدوي بالكامل	13	11.2
		الكثروني	40	34.5
		مختلط	63	54.3

يبين الجدول (3-1) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الديمغرافية للمستجيبين من أفراد عينة الدراسة. إذ يتبين أن ما نسبته (35.3%) من عينة الدراسة هم من مدققي الحسابات الداخليين، وأن (32.8%) هم من مدققي الحسابات الخارجيين والباقي مديرون ماليون. كما أن ما نسبته (80.2%) هم من حملة البكالوريوس، وأن (10.3%) هم من حملة الماجستير، وأن (7.8%) هم من حملة دبلوم عالي والباقي من حملة الدكتوراه.

ومن حيث التخصص أظهرت النتائج أن ما نسبته (58.6%) هم تخصص المحاسبة، وأن (18.1%) هم من تخصص إدارة أعمال، وأن ما نسبته (9.12%) هم تخصص علوم مالية ومصرفية، وأن ما نسبته (5.2%) هم تخصص اقتصاد، والباقي من تخصصات أخرى.

ومن حيث الخبرة إن ما نسبته (45.7%) كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات، وأن (42.2%) تتراوح خبرتهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات، وأن ما نسبته (6%) تتراوح خبرتهم ما بين 10 سنوات إلى 15 سنة، والباقي كانت خبرتهم 15 سنة وأكثر.

كما أن ما نسبته (2.6%) من عينة الدراسة يحملون شهادة CPA و CIA وأن (5.2%) يحملون شهادة CMA والباقي يحملون شهادات مهنية متخصصة أخرى.

وبخصوص الآلية التي يستخدمها أفراد العينة في القيام بمهامهم الوظيفية يتبين أن ما نسبته (11.2%) يقومون بتنفيذ مهامهم الوظيفية بشكل يدوي، وأن (34.5%) ينفذون مهامهم الوظيفية إلكترونياً، أما الباقي في دمجون في تنفيذ مهامهم.

ولدى تفحص النتائج المشار إليها أعلاه بخصوص الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة يمكن الاستنتاج بأن تلك النتائج في مجملها توفر مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بشأن أهلية أفراد العينة للإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة ومن ثم الاعتماد على إجاباتهم أساساً لاستخلاص النتائج المستهدفة من الدراسة.

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة بفئاتها الثلاث (مدققو الحسابات الخارجيون ومدققو الحسابات الداخليون والمديرون الماليون وقد قسمت الاستبانة إلى قسمين رئيسيين:

- القسم الأول: تضمن معلومات عامة تتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

• **القسم الثاني:** تضمن أسئلة الاستبانة لقياس أثر مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمينية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، وقد غطت هذه الأسئلة أربعة محاور رئيسة قسم كل محور منها إلى فقرات (Hegarty, 2004).

خصص منها (5) فقرات للمجموعة المستندية المناسبة لتوثيق المعلومات المالية و(5) فقرات للمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية (5) فقرات لمجموعة التقارير الداخلية والخارجية و(7) فقرات لاستكشاف مدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية والتي تمكن مستخدمها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من الصدق الأولي لأداة الدراسة وهي الاستبانة وذلك من خلال عرضها على مجموعة المحكمين والمتخصصين في مجالات المحاسبة، التدقيق، والبنوك للأخذ بملاحظاتهم في بناء المقياس. ومن أجل التأكد من أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha).

وذلك لأن اختبار كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل Alpha يعطي تقديراً للثبات.

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة لهذا الاختبار، طبقت معادلة Cronbach Alpha على درجات أفراد عينة الثبات. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha لكن من الناحية التطبيقية يعد ($\text{Alpha} \geq 0.60$) مقبولة في البحوث المتعلقة بالعلوم الإدارية والإنسانية (Sekaran, 2003). انظر الجدول (3 – 2).

الجدول (3 – 2)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

الرقم	البعد	قيمة (α) ألفا
1	المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية.	87.2
2	المجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات	89.7
3	مجموعة التقارير الداخلية والخارجية	91.5
4	موثوقية القوائم المالية المنشورة	80.7
5	الفقرات جميعها كوحدة واحدة	87.3

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran, 2003). إذ يتضح من الجدول (3-3) أن أعلى معامل ثبات لأبعاد الاستبانة لمجموعة التقارير الداخلية والخارجية بلغ (91.5) يليه مجموعة المستندية المناسبة لتوثيق المعلومات المالية بقيمة (89.7). فيما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات كانت لبعد موثوقية القوائم المالية المنشورة بقيمة (80.7). وهو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

المعالجة الإحصائية المستخدمة:

بغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة، تدعم أهداف الدراسة، وفرضياتها فقد تم عرض البيانات، وتبويبها، وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الكمبيوتر، إذ جرى معالجة البيانات لغرض اختبار فرضيات الدراسة وأنموذجها حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة والحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبانة لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المختلفة إذ تم استخدام كلاً من الأدوات والأساليب الإحصائية التالية:

- معامل Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية.
- اختبار (t) للعينة الواحدة من أجل اختبار فرضيات الدراسة الأربع الأولى.
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة من أجل اختبار الفرضية الخامسة.
- اختبار (Tukey) للمقارنات البعدية.

نتائج الدراسة:

من أجل استخلاص نتائج الدراسة واقتراح التوصيات التي ستبنى عليها أخضع الباحث المعلومات التي وفرتها الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة للتحليل الإحصائي الوصفي باستخدام كل من مقياس المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

الأول باعتباره مقياساً للوزن النسبي البنود المشمولة في أسئلة الاستبانة، والثاني باعتباره مؤشراً عن مدى الاتساق أو الاختلاف القائم بين آراء أو وجهات نظر الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة حول تلك البنود، كذلك وفي هذا السياق تم تصنيف الأوزان النسبية للأوساط الحسابية الممثلة لمستوى توفر المقومات أو الشروط اللازمة لتحقيق فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية، وفق المقياس الترتيبي التالي:

- من 4.5 - 5 مرتفع جداً.
- من 3.5 - أقل من 4.5 مرتفع.
- من 3 - أقل من 3.75 متوسط.
- من 2 - أقل من 3 منخفض.
- أقل من 2 منخفض.

ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة ذات العلاقة بأسئلتها، استخدم الباحث ثلاثة أنواع من الاختبارات هي:

- اختبار (t) للعينة الواحدة للفرضيات الصفرية الأربع الأولى.
- اختبار التباين الأحادي (ANOVA) للفرضية الصفرية الخامسة.
- اختبار (Tukey) للفروقات البعدية.

4-1 النتائج التي تتعلق بالسؤال الأول وبالفرضية الأولى Ho1 والتي تنص على: "لا تتوفر في البنك المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية".

للإجابة على هذا السؤال تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (4 - 1) أدناه.

الجدول (4 - 1)

آراء عينة الدراسة بشأن المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات المالية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التوفر
1	تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق ودائع ومسحوبات العملاء	4.25	0.67	1	مرتفع
2	تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق عمليات الدائرة التجارية (الاعتمادات) والكفالات والكمبيالات.	4.13	0.72	3	مرتفع
3	تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء.	4.18	0.80	2	مرتفع
4	تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق المعاملات مع البنك المركزي	4.10	0.78	4	مرتفع
5	تتوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق عمليات المقاصة مع البنك والبنوك الأخرى	4.09	0.81	5	مرتفع
	المجموعة جميعها كوحدة واحدة.	4.15	0.76		مرتفع

تشير المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

1. ترى عينة الدراسة بأن المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات المالية جميعها كوحدة واحدة تتوفر في البنوك التجارية اليمنية بمستوى مرتفع ومتوسط حسابي قدره (4.15).
2. كما أن المكونات الفرعية لتلك المجموعة فرادى تتوفر هي الأخرى بمستوى مرتفع ولكن مع تفاوت بسيط في أوساطها الحسابية يتراوح بين 4.09 - 4.25 إذ احتلت المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق ودائع ومسحوبات العملاء المرتبة الأولى، في حين جاءت المجموعة المستندية

اللازمة لتوثيق عمليات المقاصة مع البنك والبنوك الأخرى في المرتبة الأخيرة.

والنتيجة أعلاه يمكن اعتبارها مؤشراً إيجابياً على اهتمام إدارات تلك البنوك تجاه توثيق ودائع ومسحوبات العملاء باعتبارها النشاط الأهم في ممارساتها المهنية.

3. أما الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية سواء بالنسبة للمجموعة جميعها كوحدة واحدة أو لمكوناتها كل على حدة، فيمكن اعتباره دليلاً على أن أفراد عينة الدراسة يتفقون في وجهات نظرهم حيال الأسئلة المطروحة عليهم في هذا المحور من محاور الدراسة.

وبقصد اختبار الفرضية الأولى H_01 ، استخدم الباحث اختبار (t) للعينة الواحدة بمستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ووفق قاعدة القرار التالية:

1. ترفض الفرضية الصفرية H_01 وتقبل الفرضية البديلة H_a1 إذا كانت: $(0.05 \geq \alpha)$

2. تقبل الفرضية الصفرية H_01 وترفض الفرضية البديلة H_a1 إذا كانت: $(0.05 < \alpha)$

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (2-4).

الجدول رقم (4-2)

اختبار الفرضية الأولى Ho1 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى (الدالة sig)
توفر المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية في البنك	4.15	0.56	30.01		.0000
	2.6	-			

بملاحظة بيانات الجدول (4 - 2) أعلاه وحيث أن قيمة دلالة الاختبار

(sig) = 0.000 > 0.05 ، إذ يتوجب رفض الفرضية الصفرية Ho1

وقبول الفرضية البديلة Ha1 وبما يعني أن البنوك التجارية اليمنية تمتلك

المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق عملياتها المالية، وتؤكد نتيجة هذا

الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي

في الجدول رقم (4-1).

2-4 النتائج التي تتعلق بالسؤال الثاني وبالفرضية الثانية والتي تنص

على: " لا يتوفر في البنك دليل الحسابات والمجموعة الدفترية

اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية ".

للإجابة على هذا السؤال تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة

للتحليل الإحصائي وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (4 - 3) أدناه.

الجدول (3-4)

آراء عينة الدراسة بشأن دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة
لتسجيل وتبويب العمليات المالية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التوفر
1	يتوفر في البنك دليل الحسابات المناسب لتبويب أو تصنيف العمليات المالية التي ينفذها البنك.	3.98	0.74	1	مرتفع
2	يتوفر في البنك يومية عامة مع مجموعة مناسبة من اليوميات المساعدة	3.95	0.79	3	مرتفع
3	يتوفر في البنك أستاذ عام مع مجموعة مناسبة من دفاتر الأستاذ المساعد	3.96	0.79	2	مرتفع
4	تتوفر في البنك مجموعة مناسبة من الدفاتر الإحصائية والتحليلية التي تخدم أغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.	3.80	0.84	5	مرتفع
5	يتوفر في البنك نظام فعال للرقابة الداخلية لضبط الدورتين المستندية والمحاسبية.	3.93	0.83	4	مرتفع
	المجموعة جميعها كوحدة واحدة.	3.92	0.80		مرتفع

تشير المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

1- ترى عينة الدراسة بأن مجموعة دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية كوحدة واحدة تتوفر في البنوك التجارية اليمنية بمستوى مرتفع ومتوسط حسابي قدره (3.92).

2- كما أن المكونات الفرعية لتلك المجموعة فرادى تتوفر هي الأخرى بمستوى مرتفع ولكن مع تفاوت بسيط في أوساطها الحسابية يتراوح بين 3.80 - 3.98 إذ احتلت دليل الحسابات المناسب لتبويب أو تصنيف العمليات المالية التي ينفذها البنك المرتبة الأولى، في حين جاءت الدفاتر الإحصائية والتحليلية التي تخدم أغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات في المرتبة الأخيرة.

والنتيجة أعلاه يمكن اعتبارها مؤشراً إيجابياً على اهتمام إدارات تلك البنوك بدليل الحسابات المناسب لتبويب أو تصنيف العمليات المالية.

3- أما الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية سواء بالنسبة للمجموعة جميعها كوحدة واحدة أو لمكوناتها كل على حدة، فيمكن اعتباره دليلاً على أن أفراد عينة الدراسة يتفقون في وجهات نظرهم حيال الأسئلة المطروحة عليهم في هذا المحور من محاور الدراسة.

وبقصد اختبار الفرضية الثانية H_{o2} ، استخدم الباحث اختبار (t) للعينة الواحدة بمستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ووفق قاعدة القرار التالية:

1- ترفض الفرضية الصفرية H_{o2} وتقبل الفرضية البديلة H_{a2} إذا كانت: $(0.05 \geq \alpha)$

2- تقبل الفرضية الصفرية H_{o2} وترفض الفرضية البديلة H_{a2} إذا كانت: $(0.05 < \alpha)$

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (4 - 4).

الجدول رقم (4 - 4)

اختبار الفرضية الثانية Ho2 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
توفر دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية في البنك	3.93	0.60	23.91		0.0000
	2.6	-			

بملاحظة بيانات الجدول (4 - 4) أعلاه وحيث أن قيمة دلالة الاختبار $0.05 > 0.000 = (sig)$ ، إذ يتوجب رفض الفرضية الصفرية Ho2 وقبول الفرضية البديلة Ha2 وبما يعني أن البنوك التجارية اليمنية تمتلك دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب عملياتها المالية، وتؤكد نتيجة هذا الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي في الجدول رقم (3-4).

3-4 النتائج التي تتعلق بالسؤال الثالث وبالفرضية الثالثة Ho3 والتي تنص على: " لا يصدر البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين".

للإجابة على هذا السؤال تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (4 - 5) أدناه.

الجدول (4 - 5)

آراء عينة الدراسة بشأن إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التوفر
1	يعد البنك موازين مراجعة دورية مناسبة يومية وشهرين ونصف سنوية وسنوية.	3.93	0.85	3	مرتفع
2	يعد البنك تقارير مرحلية، ربعية، ونصف سنوية.	3.92	0.88	4	مرتفع
3	يعد البنك القوائم المالية الختامية في نهاية كل عام.	4.18	0.77	1	مرتفع
4	يعد البنك تقارير إدارية دورية داخلية لأغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.	3.94	0.88	2	مرتفع
5	يعد البنك موازنة تخطيطية شاملة وموازنات تشغيلية فرعية.	3.74	0.92	5	متوسط
	المجموعة جميعها كوحدة واحدة.	3.94	0.86		مرتفع

تشير المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

1- ترى عينة الدراسة بأن مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين جميعها كوحدة واحدة تتوفر في البنوك التجارية اليمنية بمستوى مرتفع ومتوسط حسابي قدره (3.94).

2- كما أن المكونات الفرعية لتلك المجموعة فرادى تتوفر أغلبها بمستوى مرتفع ولكن مع تفاوت بسيط في أوساطها الحسابية يتراوح بين 3.74 - 4.18 إذ احتلت القوائم المالية الختامية في نهاية كل عام والتي يعدها البنك المرتبة الأولى، في حين جاءت المجموعة موازنة تخطيطية شاملة وموازنات تشغيلية فرعية التي يعدها في المرتبة الأخيرة وبمستوى متوسط. والنتيجة أعلاه يمكن اعتبارها مؤشراً إيجابياً على اهتمام إدارات تلك البنوك بالتقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم الإدارة والمستخدمين الخارجيين .

3- أما الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية سواء بالنسبة للمجموعة جميعها كوحدة واحدة أو لمكوناتها كل على حدة، فيمكن اعتباره دليلاً على أن أفراد عينة الدراسة يتفقون في وجهات نظرهم حيال الأسئلة المطروحة عليهم في هذا المحور من محاور الدراسة.

وبقصد اختبار الفرضية الثالثة H_{o3} ، استخدم الباحث اختبار (t) للعينة الواحدة بمستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ووفق قاعدة القرار التالية:

1. ترفض الفرضية الصفرية H_{o3} وتقبل الفرضية البديلة H_{a3} إذا كانت: $(0.05 \geq \alpha)$

2. تقبل الفرضية الصفرية H_{o1} وترفض الفرضية البديلة H_{a3} إذا كانت: $(0.05 < \alpha)$

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (4-6).

الجدول رقم (4 - 6)

اختبار الفرضية الثالثة H_{o3} بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين	3.95	0.63	23.20		.0000
	2.6	-			

بملاحظة بيانات الجدول (4 - 6) أعلاه وحيث أن قيمة دلالة الاختبار $(sig) = 0.000 > 0.05$ ، إذ يتوجب رفض الفرضية الصفرية H_{o3} وقبول الفرضية البديلة H_{a3} وبما يعني أن البنوك التجارية اليمينية تمتلك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين، وتؤكد نتيجة هذا الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي في الجدول رقم (4 - 5).

4- 4 النتائج التي تتعلق بالسؤال الرابع وبالفرضية الرابعة والتي تنص على: "لا تتسم القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات".

للإجابة على هذا السؤال تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (4 - 7) أدناه.

جدول (4 - 7)

آراء عينة الدراسة بشأن اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التوفر
1	تعد القوائم المنشورة للبنك وفقاً لقواعد الاعتراف والقياس والإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية.	3.48	0.83	4	متوسط
2	تدقق القوائم المالية المنشورة للبنك وفقاً للقواعد المنصوص عليها في معايير التدقيق الدولية.	3.44	0.83	7	متوسط
3	يراعى في إعداد القوائم المالية المنشورة للبنوك التشريعات الحكومية.	3.45	0.85	6	متوسط
4	يراعى في إعداد القوائم المالية المنشورة التشريعات الصادرة عن البنك المركزي	3.57	0.80	1	متوسط
5	تصدر القوائم المالية المنشورة ضمن المهلة الزمنية المحددة بموجب القواعد القانونية وهي (سنة).	3.53	0.86	2	متوسط
6	تفصح القوائم المالية المنشورة للبنك عن المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الحالي للبنك.	3.48	0.83	4	متوسط
7	تعرض القوائم المالية المنشورة للبنك معلومات يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها في توقيع الأداء المستقبلي للبنك.	3.51	0.81	3	متوسط
	المجموعة جميعها كوحدة واحدة.	3.50	0.83		متوسط

تشير المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

1- ترى عينة الدراسة بأن القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنوك التجارية اليمنية جميعها كوحدة واحدة تتسم بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات بمستوى متوسط ومتوسط حسابي قدره (3.50).

2- كما أن المكونات الفرعية لتلك المجموعة فرادى تتوفر هي الأخرى بمستوى متوسط ولكن مع تفاوت بسيط في أوساطها الحسابية يتراوح بين 3.44-3.57 إذ احتلت التشريعات الصادرة عن البنك المركزي التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية المنشورة المرتبة الأولى، في حين جاء تدقيق القوائم المالية المنشورة للبنك وفقاً للقواعد المنصوص عليها في معايير التدقيق الدولية في المرتبة الأخيرة.

والنتيجة أعلاه يمكن اعتبارها مؤشراً على ضعف اهتمام إدارات تلك البنوك بإصدار ونشر قوائم مالية تتسم بالموثوقية والتي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

3- أما الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية سواء بالنسبة للمجموعة جميعها كوحدة واحدة أو لمكوناتها كل على حدة، فيمكن اعتباره دليلاً على أن أفراد عينة الدراسة يتفقون في وجهات نظرهم حيال الأسئلة المطروحة عليهم في هذا المحور من محاور الدراسة.

وبقصد اختبار الفرضية الرابعة H_04 ، استخدم الباحث اختبار (t) للعينة الواحدة بمستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ووفق قاعدة القرار التالية:

1. ترفض الفرضية الصفرية H_04 وتقبل الفرضية البديلة H_a4 إذا كانت:
 $(0.05 \geq \alpha)$

2. تقبل الفرضية الصفرية H_0 وترفض الفرضية البديلة H_a إذا كانت: $(0.05 < \alpha)$

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (4 - 8).

الجدول رقم (4-8)

اختبار الفرضية الرابعة H_0 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	3.50	0.70	13.71		.0000
	2.6	-			

بملاحظة بيانات الجدول (4 - 8) أعلاه وحيث أن قيمة دلالة الاختبار $(sig) = 0.000 > 0.05$ ، إذ يتوجب رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_a وبما يعني أن البنوك التجارية اليمنية تصدر وتنتشر قوائم مالية تتسم بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وتؤكد نتيجة هذا الاختبار النتائج التي سبق وأن كشف عنها التحليل الإحصائي الوصفي في الجدول رقم (4 - 7).

4-5 النتائج التي تتعلق بالسؤال الخامس وبالفرضية الخامسة H_0 والتي تنص على: "لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة (المسمى الوظيفي، تنفيذ مهماتك الوظيفية ضمن النظام المحاسبي)".

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن أثر المسمى الوظيفي في تشكيل آراء أفراد عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية، والجدول (4-9) يبين النتائج.

الجدول (4-9)

تقييم أثر المسمى الوظيفي على الفروقات بين آراء عينة الدراسة حول
فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الإحصائي (ف)	مستوى الدلالة
توفر المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية في البنك	بين المجموعات	0.711	2	0.356	1.142	0.323
	داخل المجموعات	35.193	113	0.311		
	المجموع	35.904	115			
توفر دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية في البنك	بين المجموعات	0.049	2	0.025	0.068	0.935
	داخل المجموعات	41.171	113	0.364		
	المجموع	41.220	115			
إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين	بين المجموعات	0.780	2	0.390	0.996	0.373
	داخل المجموعات	44.270	113	0.392		
	المجموع	45.050	115			
اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	بين المجموعات	9.724	2	4.862	11.503	0.000
	داخل المجموعات	47.765	113	0.423		
	المجموع	57.490	115			

تشير النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة بالنسبة لفاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية:

قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة فيما يخص المجالات الثلاثة الأولى وهي:

- توفر المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية في البنك.
- توفر دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية في البنك.
- إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين.

وفي الوقت نفسه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة فيما يخص المجال الرابع وهو اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وهذا ما يؤكد النتيجة التي كشفت عنها بيانات الجدول رقم (4 - 8) حيث كان رأي العينة حول مكونات هذا الجدول جميعها كوحدة واحدة متوسط.

ولإيجاد مصدر الفروق من آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة، تم إجراء اختبار (Tukey) للمقارنات البعدية لدرجة تصور أفراد عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية حسب المسمى الوظيفي.

الجدول (4 - 10)

المقارنات البعدية بطريقة (Tukey) لدرجة تصورات أفراد عينة الدراسة
عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية حسب المسمى الوظيفي

المتوسط الحسابي	مدير مالي	مدقق حسابات داخلي	مدقق حسابات خارجي	المجال
3.19				اتسام القوائم المالية
3.42	0.23627			المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات
3.89	0.70565	0.4693 (*)7		

يتبين من الجدول (10) أن الفروق كانت لصالح فئة مدقق حسابات خارجي في هذا المجال إذ حصل مدقق الحسابات الخارجي على متوسط حسابي بلغ (3.89) في حين حصل مدقق الحسابات الداخلي على متوسط حسابي بلغ (3.42) في حين حصل المدير المالي على متوسط حسابي بلغ (3.19).

كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن أثر الآلية المتبعة في تنفيذ المهام الوظيفية ضمن النظام المحاسبي في تصورات الفئات المشمولة في عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية، والجدول (4 - 11) يبين النتائج.

الجدول (4 - 11)

تحليل التباين الأحادي للفروق في أثر تنفيذ المهام الوظيفية ضمن النظام المحاسبي في تصورات أفراد عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الإحصائي (ف)	مستوى الدلالة
توفر المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية في البنك	بين المجموعات	1.857	2	0.928	3.082	0.050
	داخل المجموعات	34.048	113	0.301		
	المجموع	35.904	115			
توفر دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية في البنك	بين المجموعات	0.826	2	0.413	1.155	0.319
	داخل المجموعات	40.394	113	0.357		
	المجموع	41.220	115			
إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين	بين المجموعات	2.723	2	1.361	3.634	0.030
	داخل المجموعات	42.327	113	0.375		
	المجموع	45.050	115			
اتساق القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	بين المجموعات	2.323	2	1.162	2.379	0.097
	داخل المجموعات	55.167	113	0.488		
	المجموع	57.490	115			

تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر آلية تشغيل النظام المحاسبي في تصورات الفئات

المشمولة في عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية في الفقرات التي تمثل الفرضية الثانية والفرضية الرابعة، كما تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في أثر آلية تشغيل النظام المحاسبي في تصورات أفراد عينة الدراسة عن فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية في الفرضيتين الأولى والثالثة .

ولإيجاد مصدر الفروق تم إجراء اختبار (Tukey) للمقارنات البعدية لدرجة تصورات أفراد عينة الدراسة عن مدى تنفيذ المهام الوظيفية ضمن النظام المحاسبي للبنوك التجارية اليمنية حسب آلية تشغيل النظام المحاسبي.

الجدول (4 - 12)

المقارنات البعدية بطريقة (Tukey) لدرجة تصورات أفراد عينة الدراسة عن تنفيذ المهام الوظيفية ضمن النظام المحاسبي

المجال	الفئات	المتوسط الحسابي	يدوي كامل	الالكتروني بالكامل	مختلط
توفر المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية في البنك	يدوي كامل	4.1077			
	الالكتروني بالكامل	4.3300	*	.22231	
	مختلط	4.0571	.05055	.27286	
إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين	يدوي كامل	3.6154			
	الالكتروني بالكامل	4.1200	*.50462		
	مختلط	3.9079	.29255	.21206	

يتبين من الجدول (4 - 12) أن الفروق كانت لصالح فئة أفراد العينة الذين يستخدمون آلية التشغيل الإلكتروني بالكامل في المجال الأول إذ حصلت هذه الفئة على متوسط حسابي بلغ (4.33) كما حصلت فئة يدوي كامل على متوسط حسابي بلغ (4.12)، كما حصلت فئة مختلط على متوسط حسابي بلغ (4.06).

كما يتبين من الجدول نفسه أن الفروق كانت لصالح فئة الكتروني بالكامل في المجال الثاني إذ حصلت هذه الفئة على متوسط حسابي بلغ (4.12) كما حصلت فئة يدوي كامل على متوسط حسابي بلغ (3.62)، في حين حصلت فئة مختلط على متوسط حسابي بلغ (3.91).

كُرس هذا الفصل لاستعراض أهم النتائج والاستنتاجات المستندة، وهو ما تختص به فقرتي النتائج والاستنتاجات. وفي ضوء النتائج تأتي التوصيات، ومن أجل الارتقاء لمبتغى هذه المقاصد، سيتألف هذا الفصل من ثلاث فقرات هما النتائج، والاستنتاجات والتوصيات.

أثارت الدراسة جملة من التساؤلات لتبنى عليها فرضيات تعلقت بطبيعة التأثير بين متغيرات الدراسة، وتوصلت إلى عدة نتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها، ويحاول الباحث هنا الإشارة إلى أبرز هذه النتائج:

- حصلت المتوسطات الفقرات التي تمثل المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات المالية على مرتبة مرتفعة. لذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص " لا تتوفر في البنوك التجارية اليمينية المجموعة المستندية المناسبة لتوثيق العمليات المالية ". وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى توفر هذه المجموعة وبمستوى مرتفع.

- أما دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية جميعها كوحدة واحدة فقد حصلت هي الأخرى على مستوى توفر مرتفع؛ وقد أكد ذلك رفض الفرضية الصفرية ذات العلاقة والتي تنص على " لا يتوفر في البنك دليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل وتبويب العمليات المالية.
- وحصلت المجموعة الخاصة بمكونات النظم المحاسبية التي تحكم إعداد التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين جميعها كوحدة واحدة على متوسط حسابي بمستوى توفر مرتفعة. لذلك رفض الفرضية الصفرية " لا يصدر البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين ".
- وحصلت المجموعة المرتبطة بمدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات جميعها كوحدة واحدة على متوسط حسابي بمستوى توفر متوسطة. لذلك رفض الفرضية الصفرية " لا تتسم القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ".
- كشف اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لأثر المسمى الوظيفي على أن آراء الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة تتفق حول ثلاثة مقومات من مقومات فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية هي:
- توفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات البنكية.

- توفر دليل الحسابات والمجموعة المستندية اللازمة لتسجيل العمليات البنكية.
 - إصدار البنوك التجارية اليمنية مجموعة التقارير الداخلية والتقارير الخارجية المناسبة لخدمة أغراض الإدارة والمستخدمين الخارجيين.
- لكن آراء هذه الفئات لم تتفق حول العنصر الرابع وهو: اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- كما كشف اختبار (Tukey) عن أن مصدر الفروق بين آراء تلك الفئات تجاه هذه المسألة كان مصدره الرأي الذي أبدته حيال هذا العنصر فئة مدققي الحسابات الخارجيين.
- وكشف اختبار التباين الأحادي (ANOVA) لأثر تنفيذ المهام الوظيفية على أن آراء الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة تتفق حول مقومتين من مقومات فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية هي:
- دليل الحسابات والمجموعة المستندية اللازمة لتسجيل العمليات البنكية.
 - اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- لكن آراء هذه الفئات لم تتفق حول العنصر الأول والثالث وهما:
- توفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات البنكية، وقد كشف اختبار (Tukey) عن أن مصدر الفروق بين آراء تلك الفئات تجاه هذه المسألة كان مصدره الرأي الذي أبدته حيال هذا العنصر فئة الكتروني بالكامل.

- إصدار البنوك التجارية اليمنية مجموعة التقارير الداخلية والتقارير الخارجية المناسبة لخدمة أغراض الإدارة والمستخدمين الخارجيين، وقد كشف اختبار (Tukey) عن أن مصدر الفروق بين آراء تلك الفئات تجاه هذه المسألة كان مصدره الرأي الذي أبدته حيال هذا العنصر فئة الكثروني بالكامل.

وفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة وكذلك النتائج التي تم الحصول عليها من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، تم الخروج بالتوصيات الآتية:

- ن تصدر جهات الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي اليمني (البنك المركزي مثلاً) تشريعات أو تعليمات تلتزم بها البنوك التجارية اليمنية وذلك من أجل تحسين موثوقية القوائم المالية الصادرة عن تلك البنوك.
- تفتقر البنوك التجارية اليمنية إلى الحاكمية المؤسسية (corporate governance)، لذلك تبني نظم متطورة للحاكمة المؤسسية، مما يدعم عنصر الشفافية والإفصاح في تلك القوائم.
- لحرص على توفير المستندات اللازمة لتوثيق جميع العمليات من ودائع وسحوبات بالإضافة إلى توثيق العمليات التجارية كالكفالات والكمبيالات وغيرها مع إيلاء المزيد من الاهتمام نحو توفير المستندات المناسبة لتوثيق عمليات المقاصة.
- قد الدورات التدريبية المتخصصة والتي تمكن المدققين في البنوك اليمنية من لتمكينهم من تسجيل وتبويب العمليات المالية.
- فعلي إصدار البنك مجموعة التقارير الداخلية والخارجية المناسبة التي تخدم إدارة البنك والمستخدمين الخارجيين وذلك بهدف زيادة فاعلية البنوك اليمنية.